

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٣٦

الخميس، ١٩ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بليكنن/السيدة توماس - غرينفيلد/السيد دي لورانتس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيدة جاكا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد بروفي
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد أدامو
	غانا	السيدة بوتشوي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة أومامو
	المكسيك	السيد فيلالوبوس أرامبول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة تفينريم
	الهند	السيد مورالدهران

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

النزاع والأمن الغذائي

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2022/391)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-35445 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

النزاع والأمن الغذائي

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2022/391)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب ترحيباً حاراً جداً بالأمين العام والوزراء الموقرين وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الموجودين معنا اليوم. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد النظر.

وأمام كل مشارك قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة وفقاً للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلاً عن الممارسة السابقة للمجلس في ذلك الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد شو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة سارة منكير، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة غرو إنتلجينس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/391، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): عندما تتشن الحرب، يجوع الناس. فنحو ٦٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات. ولا يوجد بلد محصن من ذلك. ففي نيسان/أبريل، وزع برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه أغذية وأموالاً نقدية على أكثر من ٣ ملايين أوكراني. وقد كان بلدهم يغذي العالم بإمدادات وفيرة من الغذاء حتى آذار/مارس.

إنني أشكر حكومة الولايات المتحدة على تركيزها على هذه المسألة الحاسمة الأهمية خلال رئاستها لمجلس الأمن.

ففي العام الماضي، كان معظم الـ ١٤٠ مليون نسمة الذين يعانون من الجوع الحاد في جميع أنحاء العالم يعيشون في ١٠ بلدان فقط: أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهاتي، ونيجيريا، وباكستان، وجنوب السودان، والسودان، وسورية، واليمن. وثمانية من تلك البلدان مدرجة في جدول أعمال المجلس.

ولا يشكّن أحد أنه: عندما يناقش المجلس النزاعات، فإنه يناقش الجوع. وعندما يتخذ قرارات بشأن حفظ السلام والبعثات السياسية، فإنه يتخذ قرارات بشأن الجوع. وعندما لا يتوصل أعضاؤه إلى توافق في الآراء، يدفع الجوع ثمننا باهظاً.

(تكلم بالفرنسية)

يتسبب النزاع المسلح، على المستوى الأساسي، في الجوع حيث يدمر القتال المزارع والمصانع ويبعد الناس عن حصاد محاصيلهم ويسبب نقصاً ويرفع الأسعار. واليوم، يتضخم أثر النزاعات بسبب أزمة المناخ وانعدام الأمن الاقتصادي، وهو ما تفاقم جراء الجائحة. وبالتالي، ينتكس التقدم المحرز على مدى عقود في مكافحة الجوع. وقد رأيت ذلك بأم عيني عندما زرت منطقة الساحل قبل أسبوعين.

فالنيجر، على سبيل المثال، تواجه جماعات متطرفة مسلحة وتوغلات عبر الحدود تمتد من مالي إلى نيجيريا. وقد تم تطعيم ٦ في المائة فقط من سكانها بالكامل ضد مرض فيروس كورونا. وإذ تحتل النيجر المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية، فهي أيضاً

وتضيف الحرب في أوكرانيا الآن بعدا جديدا مخيفا إلى تلك الصورة للجوع العالمي. وقد أدى غزو روسيا لجارتها إلى إنهاء صادراتها الغذائية فعليا. وتهدد الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية التي تصل إلى ٣٠ في المائة الناس في بلدان في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك الكاميرون وليبيا والصومال والسودان واليمن. وقد ناقشتُ الحالة المقلقة للغاية مع قادة السنغال والنيجر ونيجيريا خلال زيارتي الأخيرة. وأكدوا أننا على شفا عاصفة عاتية تهدد بتدمير الشعوب والاقتصادات.

وتستعد عملياتنا الإنسانية لتقديم المساعدة، مدعومة بسجل حافل من النجاح. كما ساعدت الوكالات الإنسانية وشركاؤها في إبعاد ست مقاطعات في جنوب السودان عن حافة المجاعة خلال العام الماضي. وعلى مدى السنوات الست الماضية من النزاع في اليمن، ضمنت هذه الوكالات أيضا عدم تحقق أسوأ النتائج، حيث وصلت المساعدات الغذائية إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص شهريا في عام ٢٠٢١. ولكن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أيضا يعانون من تأثير ارتفاع الأسعار. ففي شرق أفريقيا، زادت تكلفة المساعدة الغذائية بنسبة ٦٥ في المائة في المتوسط في العام الماضي. وقد اضطرت برامج الأغذية العالمي بالفعل إلى خفض دعمه المقدم إلى ٨ ملايين جاع في اليمن. وأعتقد أن هناك أربعة إجراءات يمكن للبلدان أن تتخذها الآن من أجل كسر الدينامية القاتلة للنزاع والجوع. أولا، ينبغي لها أن تستثمر في الحلول السياسية لإنهاء النزاعات ومنع نشوب نزاعات جديدة ولبناء سلام مستدام. والأهم من ذلك كله، أننا بحاجة إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى بذل كل ما في وسعهم لإسكات البنادق وتعزيز السلام في أوكرانيا وفي كل مكان آخر.

ثانيا، يحدد القانون الدولي الإنساني، على النحو المبين في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، أنه يجب حماية السلع والإمدادات الضرورية لبقاء المدنيين، بما في ذلك الأغذية والمحاصيل والماشية. كما ينص على أنه يجب أن يكون لدى العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إمكانية الوصول دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين. وثمة دور حاسم

من بين البلدان الـ ١٠ الأكثر عرضة لأزمة المناخ. وقد زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في النيجر بأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين، وقد يصل هذا العدد إلى ٤ ملايين شخص هذا العام ما لم تكن هناك استجابة فورية. والنيجر وجيرانها في حاجة ماسة إلى جهد دولي منسق واسع النطاق لتعزيز الروابط فيما بين السلام والعمل الإنساني والتكيف مع آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

وللمساعدة في الاستجابة لهذه الأزمة المتنامية، يسرني أن أعلن اليوم أننا سنفرج عن ٣٠ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتلبية الاحتياجات الملحة للأمن الغذائي والتغذية في النيجر ومالي وتشاد وبوركينا فاسو. لكنها قطرة في المحيط. وبذلك، يصل التمويل الموجه من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إلى منطقة الساحل منذ بداية العام إلى ما يقرب من ٩٥ مليون دولار.

كما يساورني قلق عميق إزاء حالة الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، الذي يعاني من أطول فترة جفاف منذ أربعة عقود. وقد تأثر أكثر من ١٨ مليون شخص، وحذر برنامج الأغذية العالمي من أن الملايين في الصومال سيواجهون المجاعة في غضون أشهر. وتتفاقم الحالة الخطيرة للأمن الغذائي في إثيوبيا والصومال بسبب استمرار النزاع وشدة انعدام الأمن. وفي جميع أنحاء العالم، يعاني ٤٩ مليون شخص في ٤٣ بلدا من مستويات من الجوع تصل إلى حد حالة طوارئ، وذلك ما يعرف بالمستوى ٤ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أي على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة. وبعبارة أخرى، فإنهم يواجهون المجاعة ويفعلون كل ما في وسعهم للبقاء على قيد الحياة. وكما هو الحال دائما، فإن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدلات الاتجار والزواج القسري وغير ذلك من الانتهاكات. وأكثر من نصف مليون شخص في إثيوبيا وجنوب السودان واليمن ومدغشقر هم بالفعل في المستوى ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أي في ظروف كارثية أو مجاعة.

وفي عالم الوفرة الذي نعيش فيه، لن أقبل أبدا موت أي طفل أو امرأة أو رجل من الجوع. ولا ينبغي لأعضاء المجلس أن يقبلوا ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيزلي.

السيد بيزلي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تعليقاته.

عندما منحت لجنة نوبل برنامج الأغذية العالمي جائزة السلام لعام ٢٠٢٠، كان من الواضح أنها رسالة إلى العالم مفادها أن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وما نراه الآن هو تدمير غير عادي للقيم التي نعتز بها، أي إطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

وقبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، كنت أقول للقادة في جميع أنحاء العالم إننا نواجه عاصفة غير مسبوقة، عاصفة عاتية ناجمة عن النزاع وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وعندما اعتقدنا أن الوضع لا يمكن أن يزداد سوءا، ساءت الحالة في إثيوبيا. ومرة أخرى اعتقدنا أن الوضع لا يمكن أن يزداد سوءا، ولكن بعد ذلك ساءت الحالة في أفغانستان. ثم عندما اعتقدنا حقا أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءا، ساءت الحالة في أوكرانيا. وكما ألمح الأمين العام، يأتي ذلك بالإضافة إلى وجود مناطق تكافح الجفاف والمجاعة التي تطرق الأبواب، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي وغيرها، ويمكنني أن أدخل في حلقة من النار في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بعدد أولئك الذين هم على وشك التضور جوعا، فقد قفزت الأرقام من ٨٠ مليوناً إلى ١٣٥ مليون شخص قبل كوفيد-١٩، ثم بسبب كوفيد-١٩، من ١٣٥ مليون شخص إلى ٢٧٦ مليوناً. وبسبب الأزمة الأوكرانية، سيرتفع هذا العدد إلى ٣٢٣ مليون شخص على الأقل.

وما يثير القلق الشديد هو أنه من بين هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٢٧٦ مليون شخص الذين هم على وشك التضور جوعا ويكافحون من أجل العثور على الغذاء يوميا ويعيشون في مستوى

للمجلس في المطالبة بالتنقيذ بالقانون الدولي الإنساني وفي تحقيق المساواة عند انتهاك القانون. وأحثه على اتخاذ إجراءات قصوى للاضطلاع بذلك الدور.

ثالثا، تتطلب المخاطر المترابطة لانعدام الأمن الغذائي والطاقة والتمويل قدرا أكبر بكثير من التنسيق والقيادة. وهناك ما يكفي من الغذاء للجميع في العالم. والقضية هي التوزيع، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرب في أوكرانيا. وقد أنشأت في آذار/مارس فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لتوفير البيانات والتحليلات واقتراح الحلول. وأوصى الفريق على الفور برفع جميع القيود المفروضة على تصدير الأغذية والإفراج عن المخزونات الاستراتيجية وتخصيص فوائض للبلدان المحتاجة.

وكما قلت في الاجتماع الوزاري لنداء العمل من أجل الأمن الغذائي العالمي الذي عُقد أمس، فإن أي حل مجدٍ لانعدام الأمن الغذائي العالمي يتطلب إعادة إدماج الإنتاج الزراعي لأوكرانيا وإنتاج روسيا وبييلاروسيا للأغذية والأسمدة في الأسواق العالمية، على الرغم من الحرب. ونعكف على إعداد صفقة متكاملة تمكن أوكرانيا من تصدير الأغذية ليس بالطائرات فحسب، ولكن أيضا عبر البحر الأسود، مع السماح بوصول إنتاج روسيا من الأغذية والأسمدة إلى الأسواق العالمية دون قيود. وسيتطلب ذلك توافر حسن النية لدى جميع البلدان المعنية.

رابعا، يجب على المانحين تمويل النداءات الإنسانية بالكامل. وبعد مرور ستة أشهر تقريبا على بداية عام ٢٠٢٢، فإن مستوى تمويل خططنا العالمية للاستجابة الإنسانية لا يتجاوز ٨ في المائة. ومن الناحية العالمية، فإن هذه مبالغ ضئيلة. وأحث الجميع على أن يظهروا نفس الكرم الذي أظهوره من أجل أوكرانيا لجميع البلدان الأخرى المحتاجة. والمساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وتحويلها إلى أولويات أخرى ليس خيارا عندما يكون العالم على شفا الجوع الجماعي. والواقع أن الروابط العميقة بين النزاع والجوع تعني أن الكرم ليس مجرد عمل من أعمال الإيثار. فإطعام الجياع استثمار في السلام والأمن العالميين.

ويحصل أكثر من ٣٦ دولة على ٥٠ في المائة أو أكثر من احتياجاتها من الحبوب من تلك المنطقة. وعندما ننظر إلى تلك الدول، إضافة إلى الدول الـ ٤٣ التي ذكرتها، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية الأخرى والديون بسبب مرض فيروس كورونا، سنبدأ في تبين سبب هشاشة العالم إلى هذا الحد. ولذلك، يجب أن نستجيب. حقا، إن عدم فتح الموانئ في منطقة أوديسا سيكون بمثابة إعلان حرب على الأمن الغذائي العالمي وسيؤدي ذلك إلى المجاعة وزعزعة الاستقرار والهجرة الجماعية في جميع أنحاء العالم.

الكثير من الحضور هنا اليوم ذهبوا إلى الميدان وتحدثوا إلى أفقر الفقراء. والكثير من الأمهات قلن لي "السيد بيزلي، أطفالنا لم يتناولوا طعاما منذ أسبوعين"، "زوجي اضطر إلى الانضمام إلى مجموعة متطرفة لمجرد البقاء على قيد الحياة"، "اضطررنا إلى النزوح" أو "علينا أن نختر بين زيت التدفئة وزيت الطهي". عندما تضطر الأم إلى الاختيار بين تجمد طفلها حتى الموت أو أن يتضور طفلها جوعا حتى الموت، هناك خطأ ما، خاصة وأن هناك الكثير من الثروة على هذا الكوكب اليوم - ثروة تقدر بأكثر من ٤٣٠ تريليون دولار.

المشكلة ستزداد سوءا لأن الإنتاج في جميع أنحاء العالم سوف يتراجع. وجميعنا قد تحدث إلى وزراء الزراعة والقيادة لتحقيق أقصى الإنتاج بأسرع ما يمكن. كيف يمكننا إعادة الأسمدة إلى السوق مرة أخرى؟ مصرف التنمية الأفريقي قدم يوما بعض الإحصاءات المخيفة. ستحتاج أفريقيا وحدها إلى ما قيمته أكثر من بليون دولار من الأسمدة الجديدة بسبب التكاليف، إذا تمكنت من الحصول عليها أصلا، لأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يعتمدون عليها. وهذا يعني خسارة بقيمة ١١ بليون دولار تقريبا من إنتاج الغذاء في أفريقيا وحدها، أفريقيا التي تعاني بالفعل بسبب تلك العاصفة الكاملة التي نتحدث عنها.

لقد حان الوقت لأن نفعل نحن وقادة العالم كل ما في وسعنا لكي نعيد الاستقرار إلى الأسواق، لأن الأمور ستزداد سوءا. ومع ذلك، يحذوني الأمل. فقد تجنبنا المجاعة. تجنبنا زعزعة الاستقرار خلال السنوات العديدة الماضية لأن الكثيرين في هذه القاعة كثفوا جهودهم.

الكفاف، هناك ٤٩ مليونا في ٤٣ بلدا، كما ذكر الأمين العام بوضوح شديد، على شفا المجاعة. وإذا أضفنا البيانات المتعلقة بالـ ٤٩ مليون شخص هؤلاء في تلك البلدان الـ ٤٣ إلى المؤشرات الاقتصادية بسبب التدهور الاقتصادي بمرور الوقت، بما في ذلك الجفاف، فإننا نبدأ في رؤية أن استقرار البلدان الـ ٤٣ يمكن أن يتزعزع بشدة وأنها يمكن أن تواجه مجاعة لن تؤدي إلى وفيات فحسب، بل إلى اضطرابات وهجرة جماعية.

إننا نواجه حقا أزمة لم يسبق لها مثيل. وأسعار المواد الغذائية هي مشكلتنا الأولى في الوقت الحالي، نتيجة للعاصفة العاتية في عام ٢٠٢٢، ولكن في عام ٢٠٢٣ من المرجح جدا أن تكون المشكلة هي توافر الغذاء. وعندما تكون دولة مثل أوكرانيا، التي تزرع ما يكفي من الغذاء لـ ٤٠٠ مليون شخص، خارج السوق، فإن ذلك يتسبب في حدوث اضطرابات في السوق، وهو ما نشهده الآن. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، شهدنا جميعا ما يحدث عندما تخرج الأسعار عن نطاق السيطرة. فقد عمت الاضطرابات السياسية وأعمال الشغب والاحتجاجات أكثر من ٤٠ دولة. وإننا نشهد بالفعل أعمال شغب واحتجاجات تجري ونحن نتكلم في سري لانكا وإندونيسيا وباكستان وبيرو. كما شهدنا بالفعل ديناميات مزرعة للاستقرار في منطقة الساحل وفي بوركينا فاسو ومالي وتشاد. وهذه ليست سوى علامات على أشياء قادمة. ولدينا ما يكفي من الخبرة التاريخية لفهم العواقب عندما نتعاس عن العمل. وعندما تتحول دولة تُعد سلة الخبز في العالم إلى دولة لديها أطول طوابير لشراء الخبز في العالم، فإننا نعلم أن لدينا مشكلة.

وكما ذكر الأمين العام بوضوح، فإننا نصل الآن إلى ما يقرب من ٤ ملايين شخص داخل أوكرانيا. في الواقع، نحن نعمل على زيادة عدد التحويلات النقدية لتشمل ٩٠٠ ٠٠٠ شخص ونحن نتكلم الآن، الأمر الذي من شأنه أن يعيد السيولة إلى السوق، ولكن هذا لا يحل المشكلة خارج أوكرانيا. ولذلك، علينا أن نعيد تشغيل تلك الموانئ. ويجب أن نفرغ الصوامع حتى تتمكن من المساعدة في استقرار الأزمة الغذائية التي نواجهها في جميع أنحاء العالم.

تعاني من انعدام الأمن الغذائي الكارثي. هناك خطر حدوث مجاعة في اليمن والصومال وجنوب السودان وأفغانستان.

وقد كثفت منظمة الأغذية والزراعة جهودها لتعزيز نظم الأغذية الزراعية وإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش الزراعية لأكثر الفئات ضعفا في العالم. ومن خلال تحليلاتنا المتطورة، وعملنا المعياري، وتوجيهات السياسات العالمية والوطنية، والمساعدات المنقذة للحياة، تساعد المنظمة الناس والمجتمعات والحكومات على التعامل مع حالة عدم اليقين المتزايدة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله معا.

فما زال الصراع هو المحرك الأكبر الوحيد للجوع. وبين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات الأزمات في البلدان التي كان الصراع فيها هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة مذهلة بلغت ٨٨ في المائة، ليصل إلى ما يزيد قليلا على ١٣٩ مليون شخص.

وعندما بدأ العالم يتعافى من كوفيد-١٩، اندلع نزاع آخر له آثار بعيدة المدى. والحرب في أوكرانيا أحييت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة تاريخيا وتأثيرها في جميع أنحاء العالم. وعطلت الحرب الصادرات والخدمات اللوجستية وأثرت على توافر الغذاء بشكل خطير. أوكرانيا والاتحاد الروسي يصدران معا ٣٠ في المائة من الحبوب و ٦٧ في المائة من بذور عباد الشمس في العالم. إن الزيادة في أسعار الطاقة والأسمدة تعرض الحصاد العالمي للخطر. ووفقا لأحدث السيناريوهات، يمكن أن يزيد نقص التغذية المزمن ١٨,٨ مليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠٢٣.

نحن جيران في هذه القرية الكوكبية الصغيرة. وما يحدث لأحدنا يؤثر علينا جميعا. وستواصل الفاو المواءمة الكاملة مع دعوة الأمين العام إلى إنهاء الحرب واستعادة السلام وإنقاذ الأرواح. ويجب أن نعزز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولا بد من تحليل الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك النزاع وتغير المناخ، وتطبيق تلك الدروس على أعمالنا. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بذلك من خلال تحليلنا المتكامل للتصنيف المرحلي، المقبول على نطاق

لقد أنجزنا، ويمكننا أن نفعل ذلك مرة أخرى. هناك أمور لا بد أن تتحقق، مثل فتح الموانئ، وإعادة الاستقرار إلى الأسواق وزيادة الإنتاج في جميع أنحاء العالم. سوف نتجاوز هذه العاصفة، ولكن يجب أن نتحرك. ويجب أن نتصرف على وجه الاستعجال، وأن يكون ذلك اليوم. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بيزلي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شو دونيو.

السيد شو دونيو (تكلم بالإنكليزية): تعرب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن بالغ تقديرها لهذه الفرصة للتحدث أمام مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام والاهتمام المستمر الذي يولي لمسألة النزاع والأمن الغذائي.

قبل عامين، أطلعت المجلس على المخاطر المتعددة التي تواجه الأمن الغذائي العالمي عند بداية الجائحة (انظر S/2020/340). وندمج اليوم مرة أخرى من أجل الناس والسلام والازدهار والكوكب لمناقشة عدد من الأزمات المتداخلة في مجال الأمن الغذائي، مثل الأمن الصحي، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وجائحة كوفيد-١٩ والنزاع.

الازدهار يتراجع على مستوى العالم. فهناك تراجع في الأمن الغذائي والأمن الصحي والدخل، مع ازدياد انعدام المساواة. ورسالتني اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالزراعة هي أحد مفاتيح السلام والأمن الدائمين.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهدنا ارتفاعا آخر في المستوى العالمي للجوع الحاد. ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، الصادر في ٤ أيار/مايو من هذا العام، عانى ما يقرب من ١٤ مليون شخص إضافي في عام ٢٠٢١ من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنة بعام ٢٠٢٠، ليصل العدد الإجمالي إلى ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ بلدا وإقليما. ومما يبعث على القلق أن التوقعات تشير إلى مزيد من التدهور خلال عام ٢٠٢٢، بما في ذلك في الأماكن التي

المالية المبتكرة والخدمات الرقمية. ويتعين على الأعضاء تحويل نظمهم الغذائية الزراعية بحيث تكون أكثر كفاءة وشمولاً ومرونة واستدامة على وجه الاستعجال لتحقيق إنتاجية وتغذية وبيئة وحياة أفضل مع عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وفي الأشهر الثلاثة الماضية زرت بنغلاديش حيث يستخدم المزارعون الابتكار لتحسين غلتهم من الأرز. كما سافرت إلى أندريجان في وقت سابق من هذا الشهر لرؤية المزارعين الشباب الذين ينتجون سبعة أطنان من القمح الشتوي في كل هكتار باستخدام مجموعة جديدة من أنظمة القمح والري والأسمدة المناسبة. وقد تضاعفت الغلة هذا العام. والتقيت بالأمس بالسيد فيلالوبوس أرامبول، وزير الزراعة والتنمية الريفية في المكسيك حيث تضاعفت غلة الذرة في بعض المقاطعات باستخدام أصناف جديدة من الذرة والأسمدة والري. ويبين هذا أن هناك إمكانات كبيرة. ويحدوني وطيد الأمل في أن تواصل الدول تقديم المعونة اللازمة للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، وتخصيص موارد جديدة لدعم الإنتاج الزراعي في السياقات الصعبة والاعتراف بدور الزراعة في الأمن والسلام الغذائيين مع الإشادة بمساهمات المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ودعمها. وأعتقد استناداً إلى معرفتي وخبرتي المهنية أنه يمكننا توفير الأغذية الكافية للعالم بشكل مستدام بأدواتنا الحالية إذا اضطلعنا بأدوارنا جميعاً.

على سبيل المثال، في هذا البلد العظيم أمريكا يمكن للأراضي المروية أن تنتج مرتين أكثر من الأراضي غير المروية التي تروى بشكل طبيعي من الأمطار حيث لا تروى سوى نسبة ١٨ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في هذا البلد. وتتراوح هذه النسبة وفي آسيا، بين ٤٨ و ٦٠ في المائة، وفي أوروبا ١٢ في المائة، في حين لا تتجاوز نسبتها في أفريقيا ٣ في المائة، وحوالي ٢١ في المائة في أمريكا اللاتينية. لذلك أدعو بقوة جميع الدول والشركاء الممثلين هنا على تحسين إدارة المياه ونظم الري في بلدانهم. ولا تعتمد العوائد على الرب وحده بل على تقنيتنا واستثمارنا في البنية التحتية. لهذا السبب يتعين علينا إطلاق العنان لإمكانات الابتكار والعلوم والاستثمار

واسع، وقيادتنا المشتركة للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، والقيادة المشتركة لمجموعة الأمن الغذائي العالمية.

ويجب أن نمنع تسارع اتجاهات انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأشهر والسنوات المقبلة. ويجب توسيع إنتاج الغذاء على المستوى القطري. نحن بحاجة إلى توفير النقد والمدخلات الحيوية لإنتاج الحبوب والخضروات وحماية الثروة الحيوانية بالعلاجات واللقاحات والأعلاف والمياه. ويجب تعزيز سلاسل توريد الأغذية الزراعية وسلاسل القيمة بمشاركة القطاعين العام والخاص في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية. وهذا ما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أوكرانيا وأفغانستان وبلدان أخرى. وفي عام ٢٠٢١ وصلت المنظمة إلى أكثر من ٣٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم من خلال برامج المساعدة الزراعية الطارئة وبناء القدرة على الصمود. على سبيل المثال، وصلنا في أفغانستان إلى ٣ ملايين شخص، بما في ذلك حزم زراعة القمح التي تكلف كل منها ١٦٠ دولاراً فقط وتفي بمتطلبات الحبوب الأساسية لأسرة مكونة من سبعة أفراد لمدة عام كامل. وفي الأسواق المحلية تكون تكلفة الكمية نفسها من الطعام أعلى بستة أضعاف. وساعد دعمنا مربي الماشية على زيادة إنتاج الحليب بما يعادل مستوى يمكّن كل طفل أفغاني من تناول كوب واحد من الحليب يومياً لمدة خمسة أشهر على الأقل. كذلك في إثيوبيا، على الرغم من التحديات التي تواجه علميات الوصول، مكنت البذور ومواد الزراعة التي قدمتها المنظمة والشركاء في المجموعة الزراعية المزارعين المحليين من إنتاج ٩٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية - أي خمسة أضعاف الإمدادات الغذائية الإنسانية والتجارية التي قدمت إلى المنطقة.

لكن وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للزراعة في توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليها في سياقات الأزمات، فإن ٨ في المائة فقط من إجمالي التمويل لقطاع الأمن الغذائي الإنساني تخصص للزراعة. ويجب أن نحمي الناس ونظم الأغذية الزراعية والاقتصادات من الصدمات في المستقبل. ولمنع النزاعات من تفاقم انعدام الأمن الغذائي، يجب علينا زيادة الإنتاجية المستدامة وتعزيز إمكانية تقديم الخدمات والسلع الأساسية ذات الصلة وإتاحة الوصول إلى الأدوات

”لقد نشأت منظمة الأغذية والزراعة من الحاجة إلى السلام والحاجة إلى التحرر من الفاقة. فكل منهما يعتمد على الآخر. كما أن إحراز التقدم نحو التحرر من العوز أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم“.

لقد تغير الكثير منذ ذلك الحين بعد ٧٩ عاما، ولكن أمرا واحدا لا يزال ثابتا: فالعالم بحاجة إلى ما يكفي من الغذاء الجيد والأفضل للجميع. لذلك أصبح الاستثمار في نظمنا الغذائية الزراعية أكثر أهمية من أي وقت مضى. فلنعمل معا بفعالية وتلاحم.

لقد تعلمت من الأمين العام عندما انتقل في بيانه من الإنكليزية إلى الفرنسية. والآن سألقي كلماتي الأخيرة بالصينية. هناك ست لغات رسمية للأمم المتحدة، لذلك كتبت قصيدة خاصة للرئيس.

(تكلم بالصينية)

الجبل شاهق.. وعلى الغذاء يعتمد بقاء الناس على قيد الحياة. ويجب أن نبقي على وحدتنا، أن نعمل معا لخدمة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مينكر.

السيدة مينكر (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن. ويشرفني أن أكون هنا اليوم لأسلط الضوء وأعيد التأكيد على أن الأمن الغذائي هو في الواقع أمن قومي واستقرار عالمي.

قبل أن أتشاطر بعض الرؤى القائمة على البيانات حول حالة أنظمتنا الغذائية العالمية، أود أن أخبر مجلس الأمن قليلا عن غرو إنتلجنس. غرو شركة تأسست للمساعدة في معالجة اثنين من أكبر التحديات التي نواجهها كيشر - الأمن الغذائي وتغير المناخ. نحن شركة عالمية لها مكاتب في نيروبي وسنغافورة ونيويورك. يأتي فريقنا من أكثر من ٤٠ دولة من إثيوبيا، مسقط رأسي، إلى روسيا ونيجيريا والهند والولايات المتحدة والصين وأوكرانيا. نحن شركة من خبراء

المسؤول. ولكن تخلف الاستثمار في الزراعة في المناطق الريفية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لسنوات عديدة. وأوصي بشدة بأن ينظر السيد بلبنكن وآخرون في تلك المسائل، مثل فول الصويا وغيرها من كبرى المسائل. نحن بحاجة إلى ما لا يقل عن ١٠ إلى ٢٠ عاما من النظر في علوم الصويا. ويتوفر بذور الصويا عالية الجودة يمكن أن يتحسن محصول البذور بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. وهذا مشابه لغلة الأرز الهجين حيث نرى زيادات بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة وكذلك الذرة الهجينة التي يمكن أن تزيد بين ٣٠ و ٤٠ في المائة. والسيد فيلالوبوس مربٍ خبير والتكنولوجيا متوافرة، كما توجد الأدوات اللازمة. ونحن بحاجة إلى التزام سياسي قوي واستثمار مسؤول. ويجب أن نعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص وأن نشرك جميع الشركاء الرئيسيين. وبالتالي يجب أن نشدد على أهمية تتابع المبادرات.

ويمكن للدول أن تضع سياسات تهدف إلى زيادة الإنتاجية وحماية الموارد الطبيعية. وكثيرا ما ندعو إلى زيادة الإنتاج وتحسينه بتكلفة أقل، ولكن ماذا تعنيه عبارة أقل؟ هل تعني أقل تأثيرا أم مدخلات أقل أم أقل تأثيرا سلبيا على البيئة؟ إن الحل يكمن في التكنولوجيا والسياسات الجيدة والإدارة. وبوسعنا أن نستثمر أكثر في الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، لا سيما إدارة المياه ونظم الري والمدخلات الزراعية العالية الجودة، بما في ذلك الأسمدة، فضلا عن نظم معلومات السوق الأكثر شفافية. وتوفر النظم الزراعية الأغذية والأعلاف والألياف والوقود الحيوي، بما في ذلك الغاز الحيوي. لذا فإن الزراعة توفر الغذاء والأعلاف ومحاصيل الألياف والوقود الحيوي بوصفها مصادر متجددة حقا للطاقة وتدعم أيضا مستقبل السكان على هذا الكوكب الصغير - المزارعين.

في ١٩ أيار/مايو ١٩٤٣ عقد أسلافنا أول مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بالأغذية والزراعة في هوت سبرينغز في ولاية فرجينيا، الولايات المتحدة. هل كان ذلك الحدث قدرا؟ هل كان مصادفة؟ ما هو التاريخ اليوم؟ إنه ١٩ أيار/مايو. لنذكر إذن بعد تسعة وسبعين عاما، أن آباءنا المؤسسين قد رأوا أن لمنظمة الأغذية والزراعة دورا حيويا تؤديه في السعي إلى السلام. وكتبوا في ذلك الصدد:

ووسط آسيا. ويمكن أن يزداد الأمر سوءاً. وتظهر البيانات أن تحديات الأمن الغذائي التي نواجهها ستستمر عدة سنوات.

هناك خمسة تحديات رئيسية تحدث في آن واحد وكل منها متفرد وغير عادي - نقص الأسمدة، والاضطرابات المناخية، والانخفاض القياسي في مخزونات زيوت الطهي، والانخفاض القياسي في مخزونات الحبوب والاختناقات اللوجستية التي بدأت بالفعل في محو عقود من التقدم الاقتصادي العالمي. وبدون اتخاذ إجراءات عالمية منسقة جوهرية وفورية وجريئة، فإننا نخاطر بحدوث قدر غير عادي من المعاناة الإنسانية والأضرار الاقتصادية على حد سواء. ليس هذا أمر دوري، إنه هزة مزلزلة. إنه أمر يحدث مرة واحدة في كل جيل يمكن أن يعيد تشكيل العصر الجيوسياسي بشكل جذري.

والآن دعونا ننتقل إلى التحديات الخمسة.

الأول هو الأسمدة. تضاعفت أسعار الأسمدة العالمية ثلاث مرات تقريبا على أساس سنوي، وتضاعفت أربع مرات خلال العامين الماضيين، بسبب صدمات العرض الناجمة عن الاختناقات اللوجستية، والقيود المفروضة على الغاز الطبيعي، والتي تؤثر على القدرة على إنتاج الأسمدة، والجزءات وقيود التصدير وسط الحرب الروسية الأوكرانية. وهذا يخاطر بحدوث انخفاضات كبيرة في غلة المحاصيل في مناطق الإنتاج الرئيسية مثل البرازيل والولايات المتحدة وأوروبا الغربية في وقت لاحق من هذا العام والعام المقبل، مما يؤثر بشدة على الأمن الغذائي العالمي والتضخم على مدى السنوات الـ ٣ إلى ٥ المقبلة، على أقل تقدير.

التحدي الثاني هو المناخ. ظروف الجفاف العالمية بالنسبة لزراعة القمح هي الأسوأ منذ أكثر من ٢٠ عاما. كما تعاني سلال الخبز الرئيسية مثل الولايات المتحدة والبرازيل، وهما أكبر مصدرين للمنتجات الزراعية في العالم، من الجفاف الشديد. على سبيل المثال، بلغت رطوبة التربة في الأراضي الزراعية في البرازيل أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاما. كما يعاني مستوردو الحبوب الرئيسيون في الشرق الأوسط وأفريقيا من موجات جفاف قياسية. وباختصار، يعاني كل

متخصصين في البنية التحتية للبرمجيات، وعلوم المناخ، والهندسة الزراعية، والتجارة والأسواق المالية. ونجمع بين ذلك ومواهب الهندسة والكفاء الاصطناعي ذات المستوى العالمي. ونعمل مع الشركات الكبيرة والصغيرة والمؤسسات المالية والحكومات.

لقد جئت إلى هنا اليوم لأتشاطر الرؤى المستقاة من بياننا، يحدوني وطيد الأمل أن نختر جميعنا هنا ممن لديهم القدرة على تغيير مسار التاريخ القيام بذلك.

أريد أن أبدأ بالقول صراحة إن النزاع الروسي الأوكراني لم يبدأ أزمة أمن غذائي. لقد صبت ببساطة الزيت على النار المستعرة منذ فترة طويلة - وهي أزمة رصدنا هزاتها قبل أن تكشف جائحة مرض فيروس كورونا هشاشة سلاسل التوريد لدينا بفترة طويلة. وإنني أتشاطر ذلك لأننا نعتقد أن من المهم للجميع فهم أنه حتى لو انتهت الحرب غدا، فإن مشكلة أمننا الغذائي لن تختفي في أي وقت قريب من دون اتخاذ إجراءات متضافرة.

أنتقل الآن إلى الإحصاءات. تشير تقديرات غرو إنتلجنس إلى أن الزيادات في أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسية منذ بداية العام وحتى الآن جعلت ٤٠٠ مليون شخص آخر يعانون من انعدام الأمن الغذائي. يجري تشاطر القليل من إحصاءات الغذاء والأمن، لذلك أردت أن أعدد ذلك بالقول إننا نتحدث هنا عن عدد الأشخاص الذين يعيشون على ٣,٥٩ دولار في اليوم. هذا معيار أوسع نطاقا، ولكنه مسيرة نحو المجاعة. ولوضع الأمر في منظوره الصحيح، فإن هذا يعادل عدد الأشخاص الذين أخرجتهم الصين من براثن الفقر على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. في غضون خمسة أشهر، محونا ٢٠ عاما من التقدم.

وعلاوة على ذلك، تبين نماذجنا للصدمات الاقتصادية أن التغييرات السنوية حتى الآن في أسعار المنتجات الزراعية قد أثرت بالفعل على بعض الاقتصادات بنسبة تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتقع البلدان المتضررة بشكل غير متناسب في مناطق مثل شمال أفريقيا والشرق الأوسط والقرن الأفريقي وغرب

تصدير ٧٥ في المائة من الإمدادات العالمية من زيت عباد الشمس. ولا تزال جميع الموانئ الأوكرانية مغلقة، مما يجعل من المستحيل نقل أي من الحبوب الأوكرانية المحصودة عبر حدودها. والانتقال إلى السكك الحديدية سينقل أقل من ١٠ في المائة من تدفقات ما قبل الحرب، وهو أمر غير كاف. والصادرات الروسية، التي تشمل أيضا الأسمدة، محدودة بسبب مخاطر الملاحة البحرية في البحر الأسود.

وأى من الأشياء الخمسة التي أوجزتها سيعتبر مشكلة كبيرة في أسواق السلع الأساسية. والخمسة مجتمعة أمر غير مسبوق حقا.

لم آت إلى هنا اليوم لتقديم حلول تحديدا، إذ هناك منابر أخرى لذلك، بل لكي أبرز المشكلة وتشخيصها لأولئك في هذه القاعة ممن لديهم القدرة على تغيير مسار تاريخنا. وفي عالم يزداد انعزالية، يتعين علينا أن نتكاتف. الغذاء أمر شخصي، ولكن أنظمتنا الزراعية عالمية. لا يوجد عالم لدى كل بلد فيه جميع الموارد الطبيعية التي يحتاجها للبقاء على قيد الحياة والازدهار.

ومن بين الاستنتاجات الرئيسية من بياناتنا عدد المرات التي نرى فيها أمثلة متكررة للسبب والنتيجة، مما يسلط الضوء على الصلات والترابط المثير للدهشة. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، أكثر بلد تحقيقا للاكتفاء الذاتي على مستوى العالم، تضاعف سعر سلة الغذاء المرجحة وفقا للاستهلاك - سلة البقالة - منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. كانت الزيادات في الأسعار مدفوعة بالطلب غير المسبوق في جميع أنحاء العالم إلى جانب الصدمات المرتبطة بالمناخ في جانب العرض. لا يمكننا حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني في أي مكان.

إننا نؤمن بقوة بشيء واحد هو أنه يمكن أن يكون لدينا اقتصاد سليم ونظام غذائي آمن بدون التسبب في تدهور بيئتنا. لدينا القدرة على مساعدة الجميع على الشعور بالأمان بشأن الحصول على ما يكفي من الطعام.

تساعدنا البيانات على اتخاذ اجراءات لأننا لسنا غافلين عن المخاطر والنتائج المتعلقة بالأمن الغذائي. لا يمكننا القول إننا لم نكن

من المستوردين الرئيسيين والمصدرين الرئيسيين من ظروف جفاف استثنائية.

التحدي الثالث هو زيوت الطهي. تضاعف سعر زيت النخيل الرخيص تقليديا ثلاث مرات تقريبا في العامين الماضيين، مدفوعا بزيادة الطلب على الوقود الحيوي، والجفاف في المناطق التي تنتج زيوت الطهي البديلة، مثل البرازيل وكندا، والطلب القياسي على الواردات من الصين وفقدان ما يقرب من ٧٥ في المائة من صادرات زيت عباد الشمس العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وقد أضاف حظر التصدير الأخير في إندونيسيا، أكبر منتج لزيت النخيل في العالم، المسؤولة عن ٦٠ في المائة من الإنتاج العالمي، ضغوطا تصاعدية كبيرة على أسعار الزيوت النباتية.

التحدي الرابع هو الحبوب. تشير تقديرات الوكالات الحكومية الرسمية من جميع أنحاء العالم إلى أن مخزونات القمح تبلغ ٣٣ في المائة من الاستهلاك السنوي. وتظهر البيانات التي يمكن التحقق منها من المصادر العامة والخاصة التي تنظمها شركتنا ثم تضع نماذج إحصائية للربط بينها على منصتنا أن مخزونات القمح العالمية هي في الواقع أقرب إلى ٢٠ في المائة، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ الأزمة المالية وأزمة السلع الأساسية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. لدينا حاليا مخزون في جميع أنحاء العالم يعادل ١٠ أسابيع فقط من الاستهلاك العالمي. والظروف اليوم أسوأ من تلك التي شهدناها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ومن المهم ملاحظة أن أدنى مستويات شهدها العالم على الإطلاق لمخزون الحبوب تتجسد الآن، في حين أن الوصول إلى الأسمدة مقيد بشدة والجفاف في مناطق زراعة القمح في جميع أنحاء العالم هو الأشد منذ أكثر من ٢٠ عاما. وتتطبق مخاوف مماثلة فيما يتعلق بالمخزون أيضا على الذرة والحبوب الأخرى. التقديرات الحكومية لا تستقيم.

التحدي الخامس والأخير هو اللوجستيات. اعتادت روسيا وأوكرانيا على توفير ما يقرب من ثلث صادرات القمح في العالم وكلاهما من بين أكبر خمسة مصدرين للذرة على مستوى العالم. واعتادتنا مجتمعين

الغذائي بسبب النزاع من حوالي ١٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٢٠ إلى ١٣٩ مليون شخص أو نحو ذلك في عام ٢٠٢١، ثم إلى ما يقدر بنحو ١٦١ مليون شخص في عام ٢٠٢٢. ويعتقد البنك الدولي أن حرب روسيا في أوكرانيا يمكن أن تضيف ٤٠ مليون شخص آخر إلى هذا المجموع.

لقد اجتمع أمس وزراء من أكثر من ٣٠ بلداً هنا في الأمم المتحدة لمعالجة مسببات انعدام الأمن الغذائي العالمي وإيجاد حلول لها، بما في ذلك من خلال تلبية الحاجة الملحة إلى الغذاء والأسمدة والتمويل الإنساني، وزيادة الاستثمار في قدرة الزراعة والفئات السكانية الضعيفة على الصمود. ومن جانبنا، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم ٢١٥ مليون دولار أخرى من المساعدات الغذائية الطارئة لإضافتها إلى مساعداتنا الغذائية الإنسانية البالغة ٢,٣ مليار دولار منذ شباط/فبراير. وأود أن أشكر جميع البلدان التي زادت من مساعداتها، وأود أن أشجع الآخرين على الانضمام إلينا.

اتخذ المجلس عام ٢٠١٨ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي أدان استخدام تجويع المدنيين كأداة للحرب وأشار إلى أن هذا الاستخدام قد يشكل جريمة حرب. ولكن في السنوات التي تلت اتخاذ ذلك القرار، ازدادت المشكلة سوءاً. إن تجاهل الاتحاد الروسي الصارخ لذلك القرار ليس سوى أحدث مثال على حكومة تستخدم جوع المدنيين في محاولة لتحقيق أهدافها. وهو أيضاً مثال آخر على كيفية انتهاك روسيا للنظام الدولي القائم على القواعد الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن والرخاء المشتركين لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو نظام تقع على عاتق المجلس، ولا سيما أعضاؤه الدائمون، مسؤولية التمسك به والدفاع عنه وتعزيزه.

وفي المجلس، استخدم بضع أعضاء مراراً وتكراراً عبارات تتأسف على المعاناة التي سببتها هذه الحرب وتدعو جميع الأطراف إلى وقفها. فدعونا لا نستخدم الكلام الدبلوماسي للتعتيم على الحقائق البسيطة. إن قرار شن هذه الحرب هو قرار الكرملين وحده دون غيره. فإذا توقفت روسيا عن القتال غداً، فإن الحرب ستنتهي. وإذا توقف الأوكرانيون

نعرف. هناك حلول ونهج إيجابية يمكن طرحها وتنفيذها، ولكنها ستطلب جهداً عالمياً منسقاً. نحن جميعاً نعتمد على بعضنا البعض. في الختام، بما تفيدنا البيانات عن المخاطر والاعتماد المتبادل؟ تفيدنا، على عكس الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، بأن هناك خطوط صدع وإشارات إنذار مبكر تشبه الهزات الأرضية تبدو منفصلة على المستوى العالمي، ولكنها ليست كذلك.

بما تفيدنا البيانات عن الأمل؟ تفيدنا بأنه على الرغم من أن السنوات القليلة المقبلة من المرجح أن تكون عجافاً نتيجة للالتقاء غير العادي إحصائياً للتحديات الخمسة التي تشاطرتها، إلا أنه يمكننا تتسيق استجابة عالمية، والابتعاد عن عقلية "كل يعجبه ما يشاء" عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي ومخاطر المناخ، وأن نكون على استعداد لإجراء محادثات بناءة، وإن كانت صعبة، وأن نقبل بشكل مشترك أن ما يتعين علينا معالجته ليس مسألة نقص في الغذاء بقدر ما هو أزمة تحديد الأولويات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة منكير على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

أتقدم بالشكر إلى الأمين العام، والمدير التنفيذي ديفيد بيزلي، والمدير العام شو دونيو، والرئيسة التنفيذية لشركة غرو إنتلجنس، سارة منكير. وأشكرهم على إحاطاتهم الرائعة المقّمة للمجلس اليوم التي تعرض علينا بصورة مؤثرة الحقائق والتحديات التي يتعين علينا مواجهتها. وأشكرهم على عملهم كل يوم بشأن مسألة بالغة الأهمية حقاً للبشرية.

إننا نجتمع في لحظة من الجوع العالمي غير المسبوق الذي يوجب، كما سمعنا، تغيير المناخ ومرض فيروس كورونا، ويزداد سوءاً بسبب النزاع. والواقع أن النزاعات في مختلف أنحاء العالم تدفع بهذه الأزمة للازدياد. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن

للحياة إلى عشرات الآلاف من المدنيين المحاصرين. وقد تحدثت إحدى الأمهات التي هربت مؤخراً من المدينة عن ألمها لمشاهدة ابنتها البالغة من العمر ٦ سنوات تتضور جوعاً كل يوم وعجزها عن فعل أي شيء حيال ذلك. قالت: "كل ما فعلته كان البكاء، وكنت أودع صرخاتي في وسادة عندما لا يستطيع أحد أن يراني". وهربت هي وأطفالها في نهاية المطاف؛ ولا يزال عدد لا يحصى بالآلاف غيرهم محاصرين.

ويبدو أن الحكومة الروسية تعتقد أن استخدام الغذاء كسلاح سيساعد في تحقيق ما لم يحققه غزوها: وهو تحطيم معنويات الشعب الأوكراني. غير أن الأوكرانيين لا يزالون يبذلون قصارى جهدهم لإطعام شعبهم وإطعام العالم. فلا يزال المزارعون في أوكرانيا يخاطرون بحياتهم لإنتاج القمح والمحاصيل الأخرى. وعاد كثيرون منهم إلى الحقول المليئة بالألغام. وهم يرتدون سترات وخوذات واقية من الرصاص أثناء حصادهم.

وكما سمعنا بالفعل هذا الصباح من كلام مؤثر، فإن الأوكرانيين ليسوا وحدهم الذين يعانون نتيجة أفعال الحكومة الروسية؛ فهناك نحو ٢٠ مليون طن من الحبوب مخزنة في الصوامع الأوكرانية من دون الاستفادة منها مع تضاؤل الإمدادات الغذائية العالمية وارتفاع الأسعار، مما يتسبب في معاناة المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم من انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك البلدان التي تتعرض بالفعل لمشقة هائلة. وأشار الأمين العام إلى عدد منها، بما في ذلك لبنان الذي يحصل عادة على ٨٠ في المائة من وارداته من القمح من أوكرانيا، والصومال الذي كان بالفعل على شفا المجاعة حتى قبل أن تدخل الدبابات الروسية إلى أوكرانيا، ويجب عليه الآن التعامل مع ارتفاع تكاليف القمح والدقيق.

ويُدعى الاتحاد الروسي زوراً أن جزاءات المجتمع الدولي هي المسؤولة عن تفاقم أزمة الغذاء العالمية. لا تغلق الجزاءات موانئ البحر الأسود ولا تحاصر السفن المليئة بالأغذية وتدمر الطرق والسكك الحديدية الأوكرانية. إن روسيا هي من تفعل ذلك. ولا تفرغ الجزاءات

عن القتال، فلن تكون هناك أوكرانيا بعد الآن. لقد أوقفت حرب روسيا العدوانية غير المبررة التجارة البحرية في مساحات شاسعة من البحر الأسود؛ فقد جعلت المنطقة غير آمنة للملاحة، وحاصرت الصادرات الزراعية الأوكرانية، كما سمعنا، وعرضت الإمدادات الغذائية العالمية للخطر. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، أظهرت العمليات البحرية الروسية عزمها على التحكم بإمكانية الوصول إلى شمال غرب البحر الأسود وبحر آزوف، لإغلاق الطريق أمام الموانئ الأوكرانية.

وتقييمنا هو أن هذا جهد متعمد يتضح من خلال سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية. ففي اليوم الأول من الغزو، أصدرت روسيا تحذيراً رسمياً لجميع الأعضاء بأن مساحات كبيرة من البحر الأسود مغلقة أمام حركة المرور التجارية، مما أدى إلى إغلاقها بشكل أساسي أمام الشحن. ومنذ ذلك الحين، منع الجيش الروسي مراراً وتكراراً المرور الآمن من وإلى أوكرانيا من خلال إغلاق مضيق كيرتش وتشديد سيطرته على بحر آزوف وتمركز السفن الحربية قبالة الموانئ الأوكرانية. وضربت روسيا الموانئ الأوكرانية عدة مرات.

وقد أوقفت تلك الإجراءات وغيرها فعلياً حركة الملاحة البحرية التجارية كلها في ميناء أوديسا وما حوله. وقد شن الاتحاد الروسي هجمات مطابقة لهذه في البر، حيث هاجم مراراً وتكراراً البنى التحتية المدنية الأوكرانية ذات الأهمية الحاسمة لإنتاج ونقل الأغذية، مثل خطوط المياه والكهرباء والسكك الحديدية، مدمراً مرافق تخزين الحبوب الأوكرانية وسارِقاً مخزونات الأغذية في المناطق التي يحتلها بصورة غير مشروعة من أوكرانيا.

وكانت عواقب تلك الأعمال مفعجة. فالإمدادات الغذائية لملايين الأوكرانيين وملايين آخرين في جميع أنحاء العالم قد باتت رهينة بكل ما في الكلمة من معنى في يد الجيش الروسي. وقدّر برنامج الأغذية العالمي مؤخراً أن ثلث الأوكرانيين ككل يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وأن الأطفال والنساء الحوامل والمسنين معرضون لخطر متزايد من سوء التغذية. وفي المدن المحاصرة مثل ماريوبول، منعت القوات الروسية مراراً وتكراراً إيصال المواد الغذائية وغيرها من المساعدات المنقذة

للمدنيين منذ سنوات. ويقدر الخبراء أن ما يصل إلى ٧ ملايين شخص سيواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى حد الأزمة في بلدانهم خلال هذا العام. وفي سورية، يحاصر نظام الأسد، بدعم مستمر من الكرملين، مناطق مثل الغوطة الشرقية ويتسبب في تجويع شعبه على نطاق واسع. كما أنه يعرقل بشكل روتيني إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر الحدود ويسرق بل ويهاجم قوافل الأمم المتحدة، كما ناقشنا مراراً في مجلس الأمن. ويجب على المجلس أن يواصل التنديد بالحكومات والجماعات المسلحة عندما تستخدم أساليب مماثلة، مثل مهاجمة وسائل إنتاج وتوزيع الغذاء ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين ومحاصرة السكان المدنيين.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بهدف النهوض بحقوق الإنسان ومنع الفظائع، بما في ذلك فظائع استخدام التجويع كسلاح ضد المدنيين، كما حدث أثناء حصار النازيين للينينغراد، والذي فقد ما يقدر بمليون روسي أرواحهم خلاله، بمن في ذلك العديد ممن ماتوا جوعاً - وكان من بين الضحايا شقيق الرئيس بوتين البالغ من العمر سنة واحدة - أو خلال المجاعة الكبرى، التي مات خلالها ملايين الأوكرانيين من الجوع بسبب الحملة السوفيتية للتجميع القسري للمزارعين في كولخوزات (مزارع جماعية) وترويعهم.

ويقع على عاتقنا أن نمنع أن يكرر التاريخ نفسه وأن نتأكد من أن الماضي لن يكون بمثابة إرهابات لما هو آت. والأمر بسيط. إن حياة الملايين من الناس تتوقف على ذلك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية غانا.

السيدة بوتشوي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، وزير الخارجية أنتوني بلينكن، أود أن أشكركم وأن أشكر وفد الولايات المتحدة على تسليط الضوء على الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي خلال رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمدير العام لمنظمة

صوامع الحبوب الأوكرانية وتسرق المعدات الزراعية الأوكرانية؛ بل روسيا هي من تفعل ذلك. ولا تمنع الجزاءات روسيا من تصدير الأغذية والأسمدة. إن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى تشمل عن قصد استثناءات للأغذية والأسمدة والبذور من روسيا، ونحن نعمل مع البلدان كل يوم لضمان فهمها أن الجزاءات لا تمنع تدفق تلك المواد. لا، إن قرار استخدام الغذاء سلاحاً هو قرار موسكو دون غيرها.

ولا تأخذوا بكلامي في هذا الخصوص. فحتى ديمتري ميدفيدف، نائب رئيس مجلس الأمن في الاتحاد الروسي والرئيس الروسي السابق، قال مؤخراً إن المنتجات الزراعية الروسية هي "سلاحها الصامت". ثم أضاف: "صامت، لكنه ينذر بالسوء".

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية فريدة عن التصدي للأزمة الحالية التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويبدأ ذلك بتوجيه إدانة قوية وحازمة للكرملين بسبب فظائعه في أوكرانيا ولأنه زاد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية من خلال حرب عدوانية غير مبررة. وينبغي لأعضاء المجلس بشكل أكثر تحديداً، وفي هذا الشأن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، الضغط على روسيا لوقف الأعمال التي تجعل أزمة الغذاء في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم أسوأ مما كانت عليه بالفعل.

توقفوا عن حصار الموانئ في البحر الأسود وبحر آزوف. واسمحوا بحرية حركة السفن والقطارات والشاحنات التي تحمل الأغذية من أوكرانيا. وتوقفوا عن منع وصول الأغذية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة إلى المدنيين في البلدات والمدن الأوكرانية المحاصرة. وتوقفوا عن التهديد بحجب صادرات الأغذية والأسمدة عن الدول التي تنتقد الحرب العدوانية الروسية. كل هذا ضروري لإنقاذ الأرواح في أوكرانيا وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم.

إن الاتحاد الروسي ليس الحكومة أو المنظمة الوحيدة التي تستغل انعدام الأمن الغذائي لتحقيق غاياتها الخبيثة. ويمنع جنوب السودان والجماعات المسلحة والأطراف المتحاربة وصول المساعدات الإنسانية

سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد كشفت الحرب بوضوح الطابع المترابط للمنظومات الغذائية العالمية وهشاشتها، بما لذلك من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة للبلدان والفئات السكانية الضعيفة.

إن أزمة الغذاء التي يواجهها الملايين من مواطني العالم الآن، وخاصة في أفريقيا، وهي الأكثر تضرراً، لا يمكن أن تنتظر حتى نحصل على نتيجة مثالية بين جميع الدول. والمطلوب هو اتخاذ إجراءات هادفة تدعم جهود البلدان النامية، مثل الموقف الأفريقي الموحد، من أجل بناء منظومات غذائية مستدامة. ويجب أن تركز هذه الإجراءات على بناء القدرة على الصمود في الاقتصادات والمنظومات الغذائية.

ويوفر حجم وفعالية الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سد الفجوة التمويلية في أفريقيا استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا، بوسائل منها تسهيلات المسار السريع والتمويل الطارئ في حالات الطوارئ، فضلاً عن إصدار صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة، نموذجاً للتصدي للعجز قصير الأجل ولبناء القدرة على الصمود. ويتطلب أيضاً اتخاذ أطراف النزاع لإجراءات لتيسير حركة الأغذية والأسمدة عبر موانئ البحر الأسود وغيرها من ممرات النقل، وتدعو من بإمكانهم القيام بذلك إلى العمل لصالح التعاون الدولي وقيم الأمم المتحدة.

ويشجعنا الدور الذي يمكن أن تضطلع به مراكز العمل الإنساني العالمية مثل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي ومراكز العمل الإنساني الإقليمية مثل ذلك الموجود في أكرا في ربط الاحتياجات الإنسانية بتوافر الغذاء. ويجب على دوائر العمل الإنساني الدولية تعميق آلياتها الوطنية والإقليمية للتنسيق من أجل برمجة الأزمات الإنسانية والاستجابة لها ومواءمة تدخلاتها مع خطط الاستجابة الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتعاون الجهات المانحة الرئيسية للتوقف عن استخدام الأموال بصورة منعزلة للتمكين من العمل التكاملي - وأيضاً بطريقة لا تعطي الأولوية لتوزيع الغذاء

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة غرو إنتلجنس على إحاطاتهم. ونقدر وجهات نظرهم المفيدة بشأن النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي.

إن التقارير المروعة عن المجاعة وغيرها من أشكال انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن النزاع في مختلف أنحاء العالم ليست بغريبة على مجلس الأمن. وقد عانى الملايين من الناس، ولا سيما الأطفال، أو قضوا نحبهم بسبب انعدام الأمن الغذائي خلال فترات النزاع الصعبة التي قاستها قارتنا، وخاصة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وعادة ما تنهار المنظومات الغذائية في البلدان التي تشهد نزاعات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد وسبل العيش والمستويات المعيشية.

وكانت تلك العواقب ذات طابع محلي، واقتصرت مشاركة من كانوا يعيشون منا خارج مسرح الحرب على ما أملاه علينا ضميرنا، بما في ذلك استقبال اللاجئين أو التدخل من خلال عمليات دعم السلام. ولكن اليوم، وربما للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، نرى آثار نزاع على الأمن الغذائي في كل بلد وفي كل بيت وعلى الجميع. ونتشاطر مع القلق العميق الناجم عن إبحار سفينة الاقتصاد العالمي نحو المجهول فيما تعصف بها رياح معاكسة لا يُعرف غايتها.

وفي هذا السياق، ترحب غانا بالإسهام المهم الذي يقدمه القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) في الإقرار بالروابط بين النزاع والجوع. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبناء القدرة على الصمود في المنظومات الغذائية وتعزيز الاحترام العالمي للقواعد المتعلقة بحق السكان في الغذاء بغض النظر عن حالة النزاع وإدماج أهداف بناء السلام في إنشاء منظومات غذائية قادرة على الصمود، على أن يكون ذلك مقترناً بإدماج أهداف الأمن الغذائي في برامج بناء السلام وأنشطته.

وبينما نحيا في هذا الشهر الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ المجلس للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، لا تزال الأحداث العالمية التي تتكشف بمثابة تذكير فظ ومؤلم بالصلوات المنهكة بين النزاع المسلح والجوع والأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية الحالية

تلك الحالة الطارئة من صعوبة السعي إلى تحقيق السلام والحفاظ عليه. فهي تجعل شعوبا بكاملها تعتمد على المعونة الغذائية، وتصبح جزءا من ديناميات النزاع في منطقتنا حيث يستغل المقاتلون والمحاربون حالة الطوارئ لترسيخ سيطرتهم والوصول إلى التمويل.

وهناك صلة قوية بين نقص الأغذية في اليمن وأفغانستان والساحل الأفريقي وأجزاء من القرن الأفريقي وعدم الاستقرار المرتبط بالنزاع. وفي الصومال، شردت حركة الشباب، وهي جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، في العام الماضي وحده ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخصا من ٤٢ قرية. وفرضت حصارا في بلدات مختلفة في منطقة باكول، مما أدى إلى نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية منذ أوائل عام ٢٠٢١. واستخدام الغذاء كسلاح هي مسألة ينبغي أن تثير قلقنا جميعا في مجلس الأمن.

وفي الآونة الأخيرة، تسببت الحرب في أوكرانيا في اضطرابات عالمية غير مسبقة في إمدادات الغذاء والطاقة. وبما أن أوكرانيا وروسيا موردين عالميين رئيسيين للمح وزييت عباد الشمس والشعير، فضلا عن الأسمدة، فقد أدت الاضطرابات الناجمة عن النزاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا.

ونتعاطف مع شعب أوكرانيا، ونتفهم معاناته، وهي معاناة حقيقية ومؤسفة جدا. ولكننا نود أيضا أن نلاحظ أن تلك الحرب تؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا في جميع أنحاء العالم.

وإزاء تلك الخلفية، تقدر كينيا مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وتوفر لنا توصياته نقطة انطلاق مفيدة في الإجراءات الفورية التي يتعين علينا اتخاذها استجابة للضغوط الفورية التي نواجهها، ولا سيما في أفريقيا والبلدان النامية. ومع ذلك، يجب أن نفعل أكثر من مجرد اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل على أمل العودة إلى الوضع الراهن. وكان هذا الوضع الراهن، حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، مليئا بالمخاطر الأخذ في التوسع والتي طال أمدها. ويجب أن يكون الوضع الراهن غير مقبول لنا جميعا. ويجب أن نعالجه بحماسة من خلال التعاون

في أوساط المجتمعات الضعيفة على حساب النهج المستدام لمساعدة تلك المجتمعات في إعادة بناء منظوماتها الغذائية.

في الختام، أود أن أشدد على استعداد غانا للانضمام إلى أي جهد يهدف إلى إزالة ضوابط التصدير المفروضة على فائض الحبوب؛ وبدء تدفق الحبوب في أجزاء أوروبا الشرقية، حيث يحتدم النزاع الحالي؛ وإعادة تنشيط النقل البحري العالمي، مع إعطاء الأولوية للإمدادات الغذائية؛ وضمان حصول البلدان التي تعصف بها الجائحة والحروب على الائتمانات اللازمة لشراء الحبوب والإمدادات الغذائية. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع المجاعة والموت في أي مكان ولاستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي من أجل جميع شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كينيا.

السيدة أومامو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم السيد الرئيس، معالي وزير الخارجية، على الإدارة القديرة للولايات المتحدة في قيادة مجلس الأمن هذا الشهر. وأشكركم، سيدي، على دعوتكم إلى مناقشة اليوم المفتوحة الهامة. كما أعرب عن امتنان وفد بلدي لقيادته محادثات ثابتة بشأن الموضوع الهام للأمن الغذائي خلال اليومين الماضيين. والقيادة تتطلب الشجاعة، ونشكركم. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم الثاقبة. وأحيي بشكل خاص سارة مينكر، التي أعرفها من كينيا. وأقول، "أسانتي شكرا".

وعلى مر التاريخ، كثيرا ما كانت الارتفاعات الحادة والسريعة في أسعار الأغذية سببا جذريا للاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات العنيفة. وحتى اليوم، يعد سعر الخبز في العديد من البلدان مؤشرا موثوقا به على تصاعد التوترات السياسية. وإحراؤنا لهذه المناقشة في مجلس الأمن دليل على أن الارتفاع الأخير في انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى تهديدات متزايدة للسلام والأمن الدوليين.

والحقائق، على أقل تقدير، مثيرة للقلق. وفي القرن الأفريقي، يمكن أن يتسبب الجفاف الشديد في معاناة ما يصل إلى ٢٠ مليون شخص من الجوع هذا العام، وكثير منهم من النساء والأطفال. وتزيد

ولهذا السبب نتطلع إلى الترحيب بجميع الحاضرين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، الذي ستشارك كينيا في استضافته مع البرتغال في حزيران/يونيه من هذا العام. وسيتيح لنا ذلك المؤتمر فرصة لتسخير وإدماج عوائد المحيطات في مستقبل غذائي مستدام ومنصف. ويجب أن نستخدم جميع الأغذية المتاحة للبشرية. ويجب أن نستخدم محيطاتنا وأرضنا لزيادة الإنتاجية لشعبنا.

وفي الختام، اسمحوا لي بالتالي أن أقدم بعض المقترحات بشأن كيفية العمل معاً، كما قلت، بروح من التغيير وتعددية الأطراف والتعاون حتى نتمكن من أن نكون ذلك الجيل الذي استجاب للنداء التاريخي إلى العمل في وقت كهذا.

أولاً، ينبغي أن نغير مكانة أفريقيا في نظام التبادل التجاري العالمي. ولم يعد بوسعنا أن نكون مصدراً للمعادن الخام والمحاصيل النقدية فحسب، بينما نستورد الأغذية لإطعام أسرع السكان في معدلات النمو في العالم. ونحن بحاجة إلى تحديث نظمنا الزراعية، ليس فقط للمزارعين على نطاق واسع، ولكن أيضاً لصغار المزارعين الريفيين الفقراء. ويجب على أفريقيا أن تتجاوز الزراعة البعلية. ونحن بحاجة إلى بناء مصانع الأسمدة والمصانع المعنية بالبنود ومصانع المبيدات. ونحن بحاجة إلى المؤسسات البحثية. ويتعين علينا أن نكون قادرين على تزويد مزارعنا بالمعرفة والبيانات والإرادة للاستثمار في الزراعة.

ويتمثل جزء كبير من ذلك في ضمان أنه بالإضافة إلى تلبية الطلب المحلي، يجب أن تفتح الأسواق الزراعية في أوروبا وغيرها من المناطق الأكثر ثراءً أبوابها أيضاً أمام المنتجات الغذائية الأفريقية. ويجب أن يكون هناك نهاية للتعريفات غير الضرورية.

ويتعين على البلدان التي لديها أكبر حصص في المؤسسات المالية الدولية أن تصر على إحداث تحول أساسي في التمويل، مما يمكن من إحداث تحول في النظم الزراعية والغذائية. ويجب أن يشمل ذلك التمويل الخاص بتغيير المناخ، مع التركيز على التكيف، لمساعدة أولئك الذين يعانون دائماً من الصدمات المناخية.

ثانياً، من الضروري بناء جسر بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وينبغي للمساعدة الغذائية الطويلة الأجل أن تدمج بنشاط

ومن خلال نوع جديد من تعددية الأطراف التي تنهض بأضعف شعوبنا وترتكز عليها.

وينبغي أن نتعلم من مرض فيروس كورونا ومن الجائحة التي تسبب فيها في جميع أنحاء العالم أننا بحاجة إلى أن نتعلم، بل يجب علينا أن نتعلم، أن القدرة على التصنيع والإنتاج يجب أن تنتشر في مناطق مختلفة من العالم.

وبنفس الطريقة التي تدعونا بها الجائحة إلى البحث عن تغيير جوهري، فإن أزمة الغذاء هذه تتطلب منا التوصل إلى حلول أكثر جرأة. وأحد التغييرات الأقل تقدماً والأكثر أهمية الجارية ينبغي أن يسترشد بها في هذه المحادثة، أي أثر النمو السكاني في أفريقيا وفي العالم المتقدم النمو. وهناك يقين متزايد في التقديرات بأن عدد سكان أفريقيا قد يصل إلى ٢,٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠. وسينتقل هؤلاء السكان من المناطق الريفية إلى البيئات الحضرية، تاركين أفريقيا مع عدد أقل من المزارعين وأيدي أقل لإنتاج الغذاء. والقدرة على تزويد هذا العدد الهائل من السكان بغذاء ميسور التكلفة، ووظائف لائقة، وأمن، وغير ذلك من المنافع العامة تعني أن أفريقيا يجب أن يكون لديها دول تتسم بالكفاءة، قادرة على تقديم قيمة لشعوبها. ولذلك، ونحن نعالج الأمن الغذائي، دعونا نتصدى لتحديات القدرات في أفريقيا. وينبغي أن نبني دولا قوية ذات قدرات قوية.

وإدراكاً لذلك، جعل فخامة الرئيس أوهورو كينياتا الأمن الغذائي أحد بنود جدول أعماله الأربعة الكبرى في فترة ولايته الثانية. وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتقديم إعانات للأسمدة لصغار المزارعين، والتركيز على زيادة دخل المزارعين من خلال تحسين الروابط السوقية، على أساس منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهناك الكثير مما يتعين علينا القيام به في كينيا وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا، لضمان ألا يصبح الأمن الغذائي تهديداً وجودياً لنا جميعاً. وسيكون الافتقار إلى الطموح والابتكار والشجاعة العائق الوحيد أمام إيجاد حلول للأزمات المتعددة التي بدأت تنمو في جميع أنحاء العالم.

والأمن الغذائي، وهي مسألة ملحة بالنسبة للبلدان الكثيرة التي تستبد بها النزاعات المسلحة. وأشكر الأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأرحب بالتزامه بمكافحة الجوع وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. كما أشكر السيد بيزلي والسيد شو دونيو والسيدة مينكر على إحاطاتهم. أقر مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالإجماع في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، بالصلاوات الوثيقة بين النزاعات المسلحة في دورها كعوامل مشددة لانعدام الأمن الغذائي في العالم. ويكافح الملايين من الناس من أجل الحصول على المنتجات الغذائية الأساسية ويعيش أكثر من نصفهم في بلدان في حالة حرب. ويعوق القتال الحصول على الغذاء، مما يؤدي إلى الجوع والأمراض المرتبطة بسوء التغذية. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن البلدان التي تشهد نزاعات أكثر عرضة بسنة أضعاف للمعاناة من المجاعة، وقد تم حصر ٢٣ بؤرة جوع ساخنة في جميع أنحاء العالم. وسواء كان ذلك نتيجة مباشرة للقتال أو ما يترتب عليه من دمار، فإن النزوح الجماعي للسكان عامل رئيسي في توليد انعدام الأمن الغذائي.

وعلاوة على ذلك، ففي أوقات النزاع المسلح، كثيرا ما تُستهدف الهياكل الأساسية المدنية، وتؤدي التداعيات الرئيسية المتعلقة بتوفير الخدمات العامة والقدرات الزراعية وقدرات الإنتاج والنقل إلى تفاقم الأزمات الغذائية. وفي بعض الحالات، يُستخدم الجوع أيضا كسلاح حرب. وليس من غير المألوف أن تقوم أطراف النزاع عمدا بتدمير مخازن الأغذية وحرق الحقول وتدمير الهياكل الأساسية لإنتاج الأغذية وتوزيعها وسد طرق التجارة وإعاقة أنشطة الموانئ وتسميم الآبار وتدمير الحقول واحتياطات البذور. ونتيجة لذلك، يواجه النازحون الفارون من مناطق القتال عموما عدم القدرة على الوصول إلى مصادر الرزق.

وفي السنوات الأخيرة، أدى تغير المناخ، ومؤخرا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم الوضع بالنسبة للعديد من الأشخاص في حالات النزاع، مما جعل التحديات على أرض الواقع أكثر تعقيدا. وكشف هذان العاملان عن الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي في التصدي للتحديات العالمية. والجوع في العالم هو أحد هذه التحديات، لأنه يؤدي إلى تفاقم ضعف الدول.

نُهج بناء السلام عن طريق إعطاء الأولوية للصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وإذا أردنا تحسين احتياجات الأمن الغذائي، فإن زيادة التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة في المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وبناء السلام أمر أساسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يطالب جميع أطراف النزاع المسلح بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بالحرص المستمر على تجنب استهداف الأعيان المدنية، بما في ذلك الأعيان اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها، فضلا عن رفع الحظر والحصار اللذين يمنعان نقل الأغذية. ثالثا، يلزم تحسين فهم آليات الاستجابة والقدرات المحلية ذات الصلة بالأزمات الغذائية والنزاعات وإدماجها في عمليات الإغاثة، فضلا عن استراتيجيات الاستجابة الوطنية.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي أن يتحد في التمسك بقيم انفتاح الأسواق، على أن يكون مفهوما أن الأمن الغذائي مشكلة عبر وطنية. خامسا، ثمة أهمية بالغة لإنشاء آليات طوارئ عالمية وتعزيز القائم منها، وذلك في مجالات إعادة هيكلة الدين وتأخير الدين وتقديم المعونة الغذائية، بالنظر إلى أن النهج التقليدية يجب ألا تكتفي بالاستجابة على نحو كاف للصددمات الغذائية العالمية الحادة، ولكن يجب أيضا أن تبني الدول وتعززها.

إن قطع الصلة بين النزاع والجوع وتسخير إمكانات الأمن الغذائي للإسهام في السلام يتطلبان عملنا الجماعي وتعاوننا الموضوعي. ولذلك، يجب أن نسعى جاهدين لدعم القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) لأن تطلعاتنا إلى التنمية والأمن والتقدم البشري تتوقف على تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غابون.

السيد أدامو (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشيد بكم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الصلة الوثيقة بين النزاع

ويرحب بلدي بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لدعم البلدان الضعيفة التي تواجه النطاق والحجم المحتملين لعواقب الحرب والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩. وبغية البناء على هذا الزخم، يجب النظر في اتخاذ إجراءات اجتماعية محددة في إطار الاستجابات المتعددة الأطراف، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه الإجراءات استجابة فعالة لمكافحة آثار النزاع على الأمن الغذائي.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وإدانته للأعمال التي تستهدف الهياكل الأساسية لإنتاج الأغذية وتقييد وصول المساعدات الإنسانية.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التفكير في تحقيق المساءلة عن جريمة التجويع. ومن البديهي أن المجاعة وتأثيرها المدمر في المجالين الصحي والاجتماعي مدمران بقدر ما هما مهينان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا.

السيدة جاتشكا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكركم، الوزير بليكن، على حضوركم في مجلس الأمن اليوم وعلى قيادتكم لعملنا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأشكر بصفة خاصة مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

أجرينا أمس مناقشة هامة مع إطلاق "خارطة الطريق للأمن الغذائي العالمي - نداء من أجل العمل"، التي كان من دواعي سرور ألبانيا الانضمام إليها. ونقدر أيما تقدير إسهامكم الشخصي، السيد بليكن، وقيادة الولايات المتحدة في تركيز اهتمام مجلس الأمن على العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وياتت نزاعات اليوم والأزمات الطويلة وحالات انعدام الأمن الغذائي المزمن المتكررة أكثر تعقيدا وأطول أمدا. ولا يمكن إنكار أن النزاع هو الآن المحرك الرئيسي للجوع وانعدام الأمن الغذائي.

وإذا كانت الصلة بين النزاع والجوع في صميم جدول الأعمال الدولي وتحظى باهتمام المجتمع الدولي نتيجة للحرب الدائرة في أوكرانيا اليوم، فذلك لأن تداعياتها تشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع في مناطق مثل منطقة الساحل، تواجه تحديات غذائية متكررة.

وربما تكون الديناميات المحيطة بالجهود المبذولة ردا على الحرب في أوكرانيا والتضامن الناتج عنها حافزا للتخطيط لإيجاد سبل لمنع ومعالجة وتخفيف آثار النزاع المسلح على الأمن الغذائي العالمي. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بمزيد من العزم في إنهاء الحلقة المفرغة ومنع ظهور بؤر جديدة للمجاعة.

وإلى جانب الديناميات الحالية، يتحتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الآليات القائمة للوقاية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وبالمثل، يجب أن نكون قادرين تماما على إدماج إدارة الأزمات الغذائية في جهود منع نشوب النزاعات وحلها، وفقا لأحكام القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥) بشأن الجوع والأمن؛ والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في أوقات النزاع؛ والقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي يدعو أطراف النزاع إلى السماح بالأداء السليم للمنظومات الغذائية والأسواق في حالات النزاع.

ومما لا شك فيه أن هذه الآليات توفر إطارا مثاليا لحماية مخزونات الأمن الغذائي، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم التقني للبلدان التي تُعتبر ضعيفة في مجالات المخزونات الاحتياطية والتكنولوجيات المناظرة. وغني عن البيان أن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقرارات التي ذكرتها للتو، ولا سيما القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في أوقات النزاع، أمر حتمي.

وينبغي التأكيد على أن الدول ملزمة بالسماح لموظفي المساعدة الإنسانية بالوصول بحرية ودون عوائق في سياق إيصال المعونة الإنسانية كلما كان ذلك ضروريا لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة، دون قيود أو تسييس.

الإنسانية. وهو يطالب بالتنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة أولئك الذين ينتهكونه. كما أنه يشدد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية باعتباره أمراً بالغ الأهمية. لدينا الأدوات ويجب أن نستخدمها. إننا ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في النظر في الجوع الناجم عن النزاع والتصدي له. الإنذار المبكر والعمل المبكر يؤديان إلى المنع. ويتطلب منع الجوع الناجم عن النزاع ضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. إن العمل الإنساني واحترام القانون الدولي الإنساني لا يمكن إلا أن يخففا من آثار النزاع على النظم الغذائية، وهذا هو السبب في الحاجة الماسة إلى حلول سياسية لإنهاء النزاعات.

تتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم اتخاذ إجراءات عاجلة متعددة الأطراف بشأن عدة جوانب رئيسية. أولاً، يجب أن نعالج أسباب أزمات الغذاء والتغذية، فضلاً عن المشاكل الإنسانية والإنمائية والهيكيلية الطويلة الأمد التي تجعل النظم الغذائية ضعيفة. وبالتالي يجب أن نعزز استدامة تلك النظم.

ثانياً، يجب أن تكون هناك استجابة منسقة ومتعددة القطاعات من خلال مبادرات إنمائية وإنسانية ومبادرات للسلام بغية الحد من خطر نشوب النزاعات في المستقبل.

ثالثاً، ينبغي للإجراءات المتخذة من خلال منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تؤدي إلى استثمارات في النظم الغذائية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وتمويل الأمن الغذائي هو عنصر هام.

رابعاً، نحن بحاجة إلى تقديم تقارير أفضل وفي الوقت المناسب. ولدى مجلس الأمن قدرة فريدة على المطالبة بهذه التقارير وبالبيانات والإجراءات المتعلقة بحالات انعدام الأمن الغذائي وتأمينها في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، تؤيد ألبانيا استحداث منصب لمبعوث خاص أو منسق للأمم المتحدة معني بتنفيذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨).

يجب ألا يجوع أحد إذا استطعنا منع ذلك. وإذا أردنا القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي ينبغي لنا جميعاً أن نعمل الآن لمنع نشوب النزاعات ووقفها باختيار السلام والتنمية.

وكما سمعنا خلال مناقشة الأمس، وكذلك هذا الصباح، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي ويعانون من انعدام الأمن الغذائي أخذ في الارتفاع منذ عام ٢٠١٤. ولا يزال المدنيون في البلدان المتأثرة بالصراعات يتعرضون للهجوم والقتل والتشريد القسري. إن تدمير الهياكل الأساسية المدنية وغيرها من الجوانب التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة يقلل بشدة من القدرة على إنتاج الغذاء وكسب الدخل. وتسهم النزاعات في استفحال أوجه عدم المساواة القائمة، في حين أدى عامان من جائحة مرض فيروس كورونا، بالإضافة إلى تغيير المناخ، إلى جعل الوضع الصعب أكثر سوءاً. هناك قرابة ١٩٣ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة في ٥٣ بلداً. في اليمن وسورية وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وهايتي وأماكن أخرى يحتاج ملايين الأشخاص إلى الغذاء. الملايين منهم لا يعرفون متى سيحصلون على وجبتهم التالية.

إن عدوان روسيا على أوكرانيا يزيد من تفاقم حالة انعدام أمن غذائي عالمي حاد أصلاً في جميع أنحاء العالم. إن حصار وتدمير موانئ البحر الأسود الحيوية وغيرها من الهياكل الأساسية يعطلان الإمدادات الحيوية من السلع الغذائية والمدخلات الزراعية الرئيسية التي تعتبر بالغة الأهمية للأمن الغذائي العالمي. هناك طعام في أوكرانيا، لكن لا يمكن إخراجها من البلد. هذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. هذا التعطيل الشديد للإنتاج والتجارة، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والسماد والطاقة على الصعيد العالمي نتيجة للحرب، يفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في المناطق المتضررة، ويعرض الأمن الغذائي للخطر، ويزيدان من حدة الأزمات الإنسانية القائمة، ويدفعان المزيد من الناس إلى الفقر. فقد تدفع الحرب في أوكرانيا ما يصل إلى ٤٠ مليون شخص إضافي إلى الفقر والجوع، وهي تهدد مستقبل الأمن الغذائي العالمي. هذه حقيقة محزنة وهي الحقيقة.

إن مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، قد أقر بأن الجوع والنزاع يؤججان بعضهما البعض في حلقة مفرغة، وأعلن أن استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب يمكن أن يشكل جريمة حرب. هذا القرار هو دعوة إلى العمل على أساس المبادئ

السكان الذين يعانون من الجوع منذ عام ٢٠١٨ ويبلغ الآن قرابة ٦٠ في المائة. وفي منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هايتي هي الحالة الأكثر خطورة، حيث يحتاج نصف سكانها إلى المساعدة الغذائية ويعيش أكثر من مليون شخص في فقر مدقع.

ومن المهم بنفس القدر الاعتراف بأنه على الرغم من الجهود التي يبذلها في الوقت المناسب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، ضمن جهات أخرى، في مجال إنتاج وتوزيع الأغذية إلا أن هذه الجهود يمكن أن تكون قاصرة بسبب نقص الموارد الاقتصادية والمدخلات وأثر الآفات والأمراض والزيادات في أسعار الأغذية والطاقة والمواد الخام. وهناك مشاكل أخرى مثل تغير المناخ، وانخفاض خصوبة التربة، وجائحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن نقص المياه اللازمة للزراعة، التي لها تأثير كبير على إنتاج الأغذية وتوزيعها. ولذلك يتحتم الاعتراف بأن النظم الغذائية في العالم مترابطة وأن نزاعا مسلحا في مكان ما، كما رأينا، سيغير عاجلا أم آجلا النظام الغذائي برمته. وبالنظر إلى هذا الترابط فمن المهم وضع بدائل لا تعرض الأمن الغذائي للخطر في السياق العالمي.

ولدى مجلس الأمن أدوات مصممة للتصدي لتلك التحديات، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة استخدامها على أكمل وجه. وكان القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي اعتمد في عام ٢٠١٨، خطوة هامة في الاستجابة للصلوات السببية بين النزاع المسلح والمجاعة. ويشكل انعدام الأمن الغذائي واحدة من المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين ويتطلب اهتمامنا الفوري والمستمر. والقضاء على الجوع وسوء التغذية ومعالجة الأزمات الإنسانية التي طال أمدها ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام ليست مهام منفصلة بل جوانب مترابطة لنفس التحدي. ويقر البيان الرئاسي S/PRST/2017/14 أيضا بأهمية وضرورة أن يحذر الأمين العام مجلس الأمن كلما كان هناك خطر حدوث مجاعة في المناطق المتضررة من النزاع. وتكرر المكسيك، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، دعوتها إلى الامتثال لأحكام القرارات ذات الصلة المتخذة بالفعل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الزراعة والتنمية الريفية في المكسيك.

السيد بيالوبوس أرامبول (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تعرب المكسيك عن امتنانها للولايات المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن هذا الشهر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، مما يمكننا من إبراز أهمية الصلة بين النزاع والأمن الغذائي. ونقدر أيضا الإحاطات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وحضوره هنا اليوم، كذلك المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسيدة سارة مينكر، بصفتها ممثلة للمجتمع المدني. وأود أن أشكر السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، على إشارته إلى أحد البرامج الاجتماعية في بلدي يتعلق بالأسمدة لصغار منتجي الذرة في المكسيك. والواقع أن صغار المزارعين قد ضاعفوا حصادهم بفضل إنتاج الأسمدة المكسيكية. إن العمل المشترك والمنسق لهذه الوكالات ضروري للتصدي بفعالية للأثر المتزايد لأزمة الأمن الغذائي العالمية والتخفيف من حدته.

وفي حين أن أسباب انعدام الأمن الغذائي متعددة الأبعاد فمن المحتم أن تكون النزاعات المسلحة - التي يوجد معظمها مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن - عاملا حاسما في نشوبها أو تفاقمها، وأن يتحمل السكان المدنيون عواقبها ظلما. ومن المؤسف أنه لا يوجد نقص في الأمثلة، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، ومؤخرا في أوكرانيا. فمن غير المقبول في عالم الوفرة المادية والموارد الطبيعية أن تتفق مبالغ هائلة من المال لتغطية تكاليف لا لزوم لها أو غير أساسية على أي حال بينما يعيش ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ بلدا في ظل انعدام الأمن الغذائي. ويعيش ١٠٠ مليون منهم في تلك الظروف المؤسفة نتيجة لنزاعات مسلحة. وإذا أخذنا بعض الحالات المحددة، كما في القرن الأفريقي، هناك ١٥ مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يعاني أكثر من ٢٧ مليون شخص من ظروف انعدام حاد للأمن الغذائي، في حين أن معدلات سوء تغذية الأطفال مثيرة للقلق حقا. في سورية، ازداد عدد

ملتزمون بإنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، شن الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن، حربا غير مشروعة ضد بلد مستقل آخر. ويشكل ذلك العدوان غير المبرر الذي شنته روسيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهو اعتداء أيضا على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأدى الغزو إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي العالمي المتوترة بالفعل. وتسببت الحرب الروسية على أوكرانيا، وليست الجزاءات المحددة الأهداف ضد الدولة المعتدية، في الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية وانعدام الأمن الغذائي. وتشكل الطريقة التي تُدار بها الحرب انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني. إن الالتزام بعدم مهاجمة المدنيين أو الأعيان المدنية اللازمة لإنتاج الأغذية ليس اختياريًا. وينطبق ذلك أيضا على الالتزام بتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين. ونشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد باستخدام التجويع كأسلوب حرب. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

إن الاضطرابات في أسواق المواد الغذائية والزيادات في الأسعار قد تشعل فتيل الاضطرابات وجذوة النزاعات. وثمة دور وقائي واضح لمجلس الأمن، تمشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وسعيا للقضاء على الجوع، يجب أن نتبع جميع السبل الممكنة لمنع نشوب النزاعات المسلحة وحلها، تمشيا مع ولاية المجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الأسبوع الماضي، قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تقريرا مشتركا حول أزمات الغذاء. ويرسم التقرير صورة قاتمة. فمن المتوقع أن تزداد حالة انعدام الأمن الغذائي الحادة على الصعيد العالمي تدهورا. ومع ذلك، نرى أيضا أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للإنتاج الزراعي أن يخفف إلى حد كبير من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، حتى أثناء النزاع، وهذا يمنحني الأمل. وبالإضافة إلى ما نبذله من جهود إنسانية، يجب أن نزيد من استثماراتنا في إنتاج الأغذية وقدرتنا على الصمود داخل مناطق النزاع وخارجها على حد سواء.

وأرى أن صغار منتجي الأغذية هم العمود الفقري الذي تقوم عليه منظوماتنا الغذائية في جميع البلدان. وأؤمن بقدرتهم على توظيف

وأود أن أشدد على أهمية آليات الإنذار المبكر المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الوكالات الإنسانية والإنمائية قادرة على تحديد ومنع الحالات التي يمكن أن تقود إلى حدوث مجاعة بما لها من آثار على السلام والأمن الدوليين. وينبغي أيضا منح استثناءات إنسانية من أجل تيسير عمل تلك الوكالات في هذه الظروف. وإذا أردنا أن نضع حدا لانعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع، يجب أن نعيد توجيه الموارد وتحديد الأولويات. فبدلا من زيادة إنفاقنا على الأسلحة التي تطيل أمد النزاعات وتدمر حياة البشر والحيوان والنبات، ينبغي أن نخصص الموارد للعمل الإنساني وأن نعمل بشكل أساسي بغية معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، كما قال رئيس بلدي في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8909).

في الختام، تعرب المكسيك عن التزامها بالانضمام إلى جميع البلدان بغية الحيلولة دون معاناة الناس من الجوع أو الموت بسببه في عالم لديه الأدوات والقدرات التي تمكنه من تجنب ذلك المصير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التنمية الدولية في النرويج.

السيدة تفينريم (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الوزير بليكن على تنظيم مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش والمدير التنفيذي بيزلي والمدير العام شو دونيو والرئيسة التنفيذية سارة مينكر على إحاطاتهم الواقعية.

فلنتخيل أن ٧٠ في المائة من سكان بلد ما يحتاجون إلى مساعدات غذائية - أكرر ٧٠ في المائة. هذا هو الواقع في جنوب السودان. وقد رأيت بنفسني، خلال زيارة قمت بها مؤخرا، الآثار المدمرة للنزاع على الأمن الغذائي. وهذا مجرد مثال واحد من أمثلة عديدة على الآثار الكارثية للنزاع على ملايين الرجال والنساء والأطفال. وفي الوقت نفسه، تزداد أزمة المناخ حدة، مما يؤثر على سبل العيش ويضاعف مخاطر نشوب المزيد من النزاعات.

وباتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، أقر المجلس بأنه يجب علينا كسر الحلقة المفرغة للنزاع المسلح والجوع وبأننا، نحن المجتمع الدولي،

المتزايدة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم الثاقبة. وقد أدهشتني بصفة خاصة البيانات التي قدمتها السيدة سارة منكر، التي دقت ناقوس الخطر الواضح جدا للمجلس بشأن مدى اقترابنا جماعيا من حافة الهاوية. وكما قالت أيضا، نحن جميعا بحاجة إلى بعضنا البعض للعمل لتجاوز هذه الأزمة، ولا يمكن لأي دولة أن تفعل ذلك بمفردها. فنظامنا الزراعي عالمي حقا.

وترى الإمارات العربية المتحدة، بوصفها بلدا يستورد ٩٠ في المائة من غذائه، في الأمن الغذائي أولوية قصوى لها ولمنطقتنا على نطاق أوسع. ويساورنا قلق بالغ إزاء الارتفاع المقلق في انعدام الأمن الغذائي العالمي، الذي تحركه أو تفاقمه النزاعات وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا. وكما تعيد الدعوة إلى العمل التي وجهت بالأمس التأكيد، علينا أن نعمل على وجه الاستعجال وعلى نطاق واسع وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. فلا يوجد بلد محصن ضد هذه الصدمات. وقد استمعنا بالأمس إلى القادة الأفارقة وهم يصفون كيف تواجه أفريقيا من القاهرة إلى كيب تاون نقصا حادا في الغذاء يمكن أن يقوض الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة. وقد سمعنا جميعا الأمين العام غوتيريش يدق ناقوس الخطر اليوم. وتهدد الزيادات في أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة المجتمعات في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط.

وتظهر البيانات الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي أن حوالي ٢٧٦ مليون شخص كانوا بالفعل في قبضة الجوع الحاد على مستوى العالم، قبل بدء النزاع في أوكرانيا، ويتوقع برنامج الأغذية العالمي الآن أن يرتفع الرقم إلى ٣٢٣ مليون شخص في عام ٢٠٢٢. ولا يمكننا أن نتجاهل الأثر المدمر على الأطفال على وجه الخصوص. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يعاني ما لا يقل عن ١٣,٦ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم، متسببا في واحدة من كل خمس وفيات بين هذه الفئة العمرية. إن الوضع ببساطة لا يمكن تحمله ولا يمكن فهمه أخلاقيا عند مقارنته ب ٤٣٠ تريليون دولار من الثروة على هذا الكوكب اليوم.

الأرض والموارد بطريقة مستدامة، فضلا عن توفير الغذاء للأسواق المحلية والإقليمية. فقد نشأت في مزرعة من هذا النوع. وصغار المزارعين شركاء لا غنى عنهم حقا من أجل بقائنا الجماعي. ونحن بحاجة إلى تدخلات محددة الأهداف لتوفير البذور والأسمدة التي يحتاجها صغار المزارعين، فضلا عن الأدوات اللازمة لتمكينهم من التصدي للتهديدات التي قد يواجهونها - من قبيل النزاعات أو تغير المناخ أو غيرهما من الأزمات. ويقع على عاتق النساء والفتيات الاضطلاع بدور خاص في ذلك السياق. فنحن منتجيات للأغذية وتاجرات ومستهلكات وصانعات قرار ومفاوضات. وتكتسي حماية النساء والفتيات من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، أهمية حاسمة للقضاء على الجوع. وتعاني العديد من الأسر المعيشية من انعدام الأمن الغذائي والفقر عندما تتعرض المرأة للأذى.

ولا يترك العدد الكبير من الناس الذين هم على شفا المجاعة لنا خيارا سوى حشد قوانا الآن. وستستثمر النرويج في المنظومات الغذائية القادرة على الصمود، وأنا واثقة من أن العديد من المانحين الآخرين سيحذون حذونا. ويجب أن نستمع إلى الأصوات والحلول الأفريقية. وقد تعلمت الكثير من الإحاطة التي قدمها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الغذائي والنزاع في أفريقيا. ويسرني أن ألاحظ أن القطاع الخاص بدأ يدرك قيمة الاستثمار في الزراعة. وعلاوة على ذلك، يحتاج القطاع الزراعي إلى حكومات يمكن التنبؤ بقراراتها ووكالات تابعة للأمم المتحدة ذات كفاءة، فضلا عن المشاركة البناءة للمجتمع المدني. لقد كشفت الحرب في أوكرانيا عن اعتماد أفريقيا المزمع على الواردات الغذائية. ويستدعي ذلك شبح المجاعة الجماعية في قارة تعتمد على الواردات الغذائية لإطعام نفسها. ولا وقت أنسب من الآن لزيادة إنتاج الغذاء بشكل كبير في أفريقيا.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أبدأ بمشاركة الآخرين في الإشادة بالولايات المتحدة والوزير بلينكن على تركيز اهتمام مجلس الأمن على انعدام الأمن الغذائي في هذا الوقت الحرج. والواقع أن أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية لا تطاق، فنحن بحاجة إلى توحيد الجهود للتصدي لتحديات العرض والتوزيع

الاجتماعية في البلدان الهشة. وعلى الرغم من الفعالية المثبتة من حيث التكلفة لتلك الاستثمارات، يفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن دولارين فقط للشخص الواحد من تمويل المناخ يتدفق إلى البلدان الهشة للغاية. فمن شأن التصويب أن يسهم إسهما كبيرا في الأمن الغذائي ومنع نشوب النزاعات، وسيكون تأييد المجلس المعياري للاستثمار الذي يستهدف الأوضاع الهشة إشارة هامة لتخصيص الموارد في المستقبل.

وبنفس الطريقة التي تعمل بها مجموعة السبعة على وضع حزم انتقالية في مجال الطاقة للبلدان المستهلكة للفحم، سيكون الوقت مناسباً لمسار عمل متعدد الأطراف، ربما ييسره الأمين العام، لتطبيق نفس المفهوم على التكيف مع المناخ في البلدان الهشة والمعرضة للخطر. وسيكون من الأهمية بمكان تحديد وتمويل المشاريع والسياسات الخاصة بكل بلد والتي يمكن أن تحول دون انعدام الأمن الغذائي.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يواصل توجيه الانتباه إلى الأبعاد المحددة لانعدام الأمن الغذائي فيما يتعلق بنوع الجنس والعمر وأن تقدم إليه إحاطات بشأنها. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى تحسين استجابتنا وفعالية إجراءاتنا ودعم أكثر المتضررين بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى شراكة مناسبة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى ضمان إدماج المرأة ومشاركتها بشكل كامل ومتساو وهاهدف لتحسين الأمن الغذائي. وللمرأة دور حاسم الأهمية لرفاه جميع أفراد المجتمع وقدرتهم على الصمود، ولا سيما أثناء جهود تحقيق الاستقرار وفي ضمان الانتعاش المستدام بعد انتهاء النزاع.

إن المستوى العالمي لانعدام الأمن الغذائي اليوم، واحتمال تزايد الاحتياجات في المستقبل المنظور، هما إشارة إنذار وامضة للسلام والأمن. وقد حان الوقت لكي نجتمع ولنلتزم باتخاذ خطوات ملموسة نحو تأمين الغذاء للجميع في جميع أنحاء العالم. ويجب على مجلس الأمن حقا أن يكفل أن تكون استجابتنا متناسبة مع الحجم العالمي للتهديد.

السيد مورالدهران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، وتهنئة وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن النزاع والأمن الغذائي. وأشكر الأمين العام

كما بلغ مؤشر الأمم المتحدة لأسعار الأغذية أعلى مستوى له على الإطلاق هذا العام، مع تأثير على الحكومات والمزارعين وعشرات الملايين من أضعف الناس في العالم. والزيادات في أسعار الأسمدة تقوض بالفعل مواسم الزراعة المستقبلية، مما يمهّد الطريق لأزمة أمن غذائي طويلة الأمد. وستستمر مخاطر الهجرة المحلية والدولية الواسعة النطاق والإجرام والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والاضطرابات الداخلية بل والنزاعات في التزايد إلى أن تعالج هذه المسألة على وجه الاستعجال على الصعيد العالمي. وللمجلس دور حاسم يؤديه في معالجة تقاطع انعدام الأمن الغذائي والنزاعات، ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة إجراءات محتملة يمكن للمجلس أن يتخذها استناداً إلى القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي اتخذ بالإجماع قبل أربع سنوات.

أولاً، نعلم أصلاً أن انعدام الأمن الغذائي هو سبب جذري للنزاعات ومعدل لها، وله تأثير غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون بالفعل في أوضاع هشة ومنكوبة بالنزاعات. وفي ذلك السياق، نحث على مواصلة الدعوة بنشاط إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حيثما يتعلق الأمر بمرور الإغاثة الإنسانية المحايدة السريع ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، فضلاً عن حماية الأعيان المدنية ذات الأهمية الحاسمة لضمان حصول المدنيين على الغذاء بشكل كاف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نواصل كفالة أن تشمل الجزاءات الإعفاءات اللازمة على المدخلات الغذائية والزراعية الحيوية للمجتمعات وألا تؤثر على التدفق الحر للسلع الأساسية بأي شكل من الأشكال أو تعوق مرور الإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المحتاجين.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يتابع دعواته العديدة لوضع استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر في سياق تغير المناخ وغيره من العوامل المضاعفة للخطر. في العام الماضي، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة فخورة بإطلاق بعثة الابتكار الزراعي من أجل المناخ مع الولايات المتحدة ودول أخرى. ويعتمد العديد من هذه الاستراتيجيات في نهاية المطاف على التمويل العام الدولي لنظم الغذاء والماء والحماية

ثانياً، إن تحديات الأمن الغذائي الناجمة عن النزاع الأوكراني تتطلب منا أن نستجيب بطريقة خلاقية. فلا يمكن معالجة النقص المتزايد إلا بتجاوز القيود التي تكبلنا حالياً. وفي ذلك السياق، نرحب بدعوة الأمين العام إلى إعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية لغرض المساعدة الإنسانية من القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية بأثر فوري. ولكننا بحاجة إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك لإحداث فرق حقيقي.

ثالثاً، يشكل أمن الطاقة أيضاً مصدر قلق بالغ بالنظر إلى أنه كان أحد التداعيات الجانبية الرئيسية للنزاع. ويتعين معالجة تلك التداعيات من خلال تعزيز الجهود التعاونية المشتركة، مع زيادة مراعاة مسألة مزيج الطاقة ومتطلبات الاستيراد لدى البلدان الأخرى.

رابعاً، يواجه عدد من المجتمعات المنخفضة الدخل اليوم تحديين مزدوجاً يتمثل في ارتفاع تكاليف الحبوب الغذائية وصعوبة الحصول عليها. وحتى بلدان مثل الهند، التي لديها مخزونات كافية، شهدت زيادة غير مبررة في أسعار المواد الغذائية. ومن الواضح أن الاكتتاز والمضاربة يفعلان فعلهما. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك دون اعتراض. وكما أوضحت في بياني أمس، لاحظت حكومة بلدي الارتفاع المفاجئ في الأسعار العالمية للقمح، مما عرض أمننا الغذائي والأمن الغذائي لجيراننا والبلدان الضعيفة الأخرى للخطر. ونحن ملتزمون بضمان التخفيف على نحو فعال من حدة هذه الآثار السلبية على الأمن الغذائي وحماية الضعفاء من التغيرات المفاجئة في السوق العالمية.

وبغية إدارة أمننا الغذائي بشكل عام ودعم احتياجات البلدان المجاورة وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، أعلننا عن بعض التدابير المتعلقة بصادرات القمح في ١٣ أيار/مايو. وسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن تلك التدابير تسمح بالصادرات، بمجرد الموافقة عليها، لمساعدة البلدان على تلبية مطالبها المتعلقة بالأمن الغذائي. وسيتم ذلك بناء على طلب الحكومات المعنية. وستضمن هذه السياسة أننا سنستجيب حقاً لمن هم في أمس الحاجة للمساعدة.

أنطونيو غوتيريش، والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، على إحاطاتهم المفيدة. كما أشكر السيدة سارة مينكر، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة غرو إنتلجنس، على مشاطرة وجهات نظرها بشأن هذه المسألة.

يشكل ضمان الأمن الغذائي، ولا سيما للفقراء والمهمشين، تحدياً يشغل بال الحكومات في البلدان النامية أولاً وقبل كل شيء. وفي الوقت الذي يكافح فيه العالم لإيجاد طرق للخروج من آثار جائحة مرض فيروس كورونا، كان للنزاع في أوكرانيا تأثير عميق، مع تصاعد أسعار الطاقة والسلع الأساسية والاضطرابات في سلاسل التوريد اللوجستية العالمية. وقد تأثر الجنوب العالمي تأثراً سلبياً بالنزاع نفسه وبمختلف التدابير المتخذة استجابة لذلك. وإذا لم يفسح النزاع المجال لمسار هادف للحوار والدبلوماسية على الفور، فستكون هناك تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي ستؤدي إلى عرقلة جهود الجنوب العالمي لتأمين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في الفترة التي تسبق عام ٢٠٣٠. إننا نشهد بالفعل انهيار الاقتصادات وزيادة مشاكل القانون والنظام في بعض البلدان، وسوف يزداد الأمر سوءاً. ولذلك، فقد حان الوقت بالفعل للبدء في مراعاة الأثر المتعدد الأبعاد الذي تحدثه هذه المسألة على الجنوب العالمي، وخاصة في البلدان النامية الضعيفة.

ويكمن حل تلك التحديات في العمل الجماعي العالمي. فلا يستطيع أي بلد بمفرده أن يتصدى لهذه التداعيات الجانبية المعقدة. ونحن بحاجة إلى العمل بشكل جماعي، ونحتاج إلى العمل معاً. وفي ذلك السياق، أود أن أقدم النقاط الثماني التالية لكي ينظر فيها مجلس الأمن:

أولاً، كما قلت سابقاً، يجب التوصل إلى حل للنزاع في أوكرانيا من خلال الحوار والدبلوماسية من دون مزيد من التأخير. وما فتئتنا ثابتين في الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية واتباع ذلك الطريق لحل المسألة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لجهود المساعي الحميدة للأمين العام.

خلال جائحة كوفيد-١٩، قدمت الحكومة مساعدات غذائية إلى ٨٠٠ مليون شخص وتحويلات نقدية إلى ٤٠٠ مليون شخص. ويواصل برنامج وجبات منتصف النهار في الهند التصدي لنقص التغذية لدى أطفال المدارس من خلال ضمان توفير وجبات صحية. وأطلقت أيضا حملة للتغذية تستهدف بشكل خاص الفئات الضعيفة والنساء والأطفال. ومبادراتنا الرقمية المتعلقة بمسار الغذاء من المزرعة إلى المائدة تشمل البوابات الإلكترونية الخاصة بالمزارعين والخدمات الاستشارية الزراعية وشبكات السلع الزراعية عبر الإنترنت والتنبؤ بالأسعار واستخدام تقنية سلسلة الكتل للحصول على شهادات الجودة.

وحتى في خضم جائحة كوفيد-١٩، قدمت الهند أيضا معونة غذائية في شكل آلاف الأطنان المترية من القمح والأرز والبقول والعدس إلى عدة بلدان، بما في ذلك في جوارنا وفي أفريقيا، من أجل تعزيز الأمن الغذائي. ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان، بدأت الهند في التبرع بـ ٥٠ ٠٠٠ طن متري من القمح لشعب أفغانستان. وبالمثل، تواصل الهند دعمها الإنساني لميانمار، بما في ذلك من خلال تقديم منحة قدرها ١٠ ٠٠٠ طن من الأرز والقمح. كما أننا نساعد سري لانكا، بما في ذلك بالمعونة الغذائية، خلال أوقاتها الصعبة. وتتماشى جميع هذه المبادرات مع أولوية سياستنا الخارجية المتمثلة في أن "الجوار أولا" وإيماننا الراسخ بالفلسفة الثابتة فاسودايفا كوتومباكام "Vasudhaiva Kutumbakam"، ومعناها أن العالم كله أسرة واحدة.

في الختام، أود أن أؤكد أن الهند لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، لتعزيز الأمن الغذائي العالمي بشكل جماعي، ولا سيما في البلدان التي تواجه حالات نزاع.

السيد بروفي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الوزير بلينكن على تنظيم هذه المناقشة. وتقدر أيرلندا تقديرا عميقا قيادته في ضمان أن يكون النزاع والجوع في صميم عمل مجلس الأمن.

لم تكن لتأتي مناقشتنا اليوم في توقيت أفضل من هذا. فالجوع الناجم عن النزاعات موجود في عدد متزايد من الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهو يتطلب اهتمامنا وعملا عاجلين.

خامسا، من الضروري لنا جميعا أن نقدر تماما أهمية المساواة ويسر التكلفة وإمكانية الوصول عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. وقد رأينا بالفعل كيف تم تجاهل هذه المبادئ في حالة اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩. ويجب ألا تصبح الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة وتعزيز التمييز.

سادسا، يتعين علينا أن نتجنب ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بإحراز تقدم في العملية السياسية. وإذا اعتمد المانحون هذا الموقف، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تقادم انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع. وثمة حاجة ملحة إلى أن يقوم مجتمع المانحين بزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاعات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم لتنفيذ خططها تنفيذاً كاملاً دون تسييس الاحتياجات الأساسية للشعب.

سابعاً، من المؤكد أن المساعدة الغذائية وحدها لا يمكن أن تكون حلاً مستداماً طويل الأجل لانعدام الأمن الغذائي. وثمة أهمية قصوى لبناء السلام وتحقيق التنمية ويجب أن يشمل دعم سبل العيش وبرامج الحماية الاجتماعية والنهج المجتمعية بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية للقطاع الزراعي وبناء القدرات في التنمية الريفية، ولا سيما في مناطق النزاع. وهذا يستدعي اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة.

ثامناً، يمكن أن تدمر النزاعات المسلحة والإرهاب، بالاقتران مع الأحوال الجوية القاسية وأفات المحاصيل الزراعية وتقلب أسعار الأغذية والاستبعاد والصدمات الاقتصادية أي دولة هشّة، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، ويزيد من خطر المجاعة. ولذلك، من الأهمية بمكان دعم بناء القدرات في البلدان التي تواجه تلك المسائل، وخاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بالغذاء.

وكما يعلم المجلس، تدير الهند أكبر برنامج لشبكات الأمان القائمة على الأغذية في العالم، والذي شهد نقلة نوعية من نهج الرعاية إلى نهج قائم على الحقوق. ومن أجل تحقيق التسليم المحدد الأهداف

للمدير التنفيذي بيزلي والسيدة مينكر والمدير العام شو دونيو أن يكونوا أكثر وضوحاً، فالجوع آخذ في الازدياد، والنزاعات هي السبب. والإحصاءات والتوقعات قاتمة ويصعب سماعها. ولكن لكي يتصرف المجلس ونشرع في اتخاذ الإجراءات الضرورية والعاجلة، يجب أن نستمع إليها في القاعة.

وتتحدث أيرلندا عن النزاع والأمن الغذائي على حد سواء من تجاربنا المعاشة التي تشكل فهمنا وتزيد من اقتناعنا بالعمل. وإنه لمن غير المعقول أن يكون الملايين على شفا المجاعة في عالمنا الذي يتسم بالوفرة. وعلى الصعيد العالمي، يعاني ١٩٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الذي بلغ مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ.

ولا يمكننا أن نتجنب الواقع الصعب، فالنزاع هو الآن المحرك الأكبر للجوع. ويفشل المجلس في منع نشوب النزاعات المدرجة في جدول أعمالنا أو حلها، تقع على عاتقه مسؤولية يجب أن يتحملها. وبوصفنا أعضاء في المجلس، من واجبنا أن ننظر إلى ما هو أبعد من المصالح السياسية أو الاستراتيجية القصيرة الأجل، أي إلى الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون الواقع الذي نقرأ عنه في التقارير الجافة المدرجة في جدول أعمالنا. ويموت المزيد والمزيد من الناس من الجوع الذي يمكن تجنبه والذي هو من صنع الإنسان والناجم عن النزاع، ويحدث ذلك أمام أنظارنا.

إن مناقشة اليوم فرصة للتساؤل عن كيفية الوفاء بمسؤوليتنا وكيفية تحويل أقوالنا إلى أفعال. فلنرتقي إلى مستوى تلك الفرصة. وأود أن أشاطركم ثلاث نقاط.

النقطة الأولى واضحة، ولكن لا يمكن تكرارها بما فيه الكفاية، فالنزاع يؤدي إلى استمرار وجود حاجات إنسانية هائلة ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي. والنزاع يشرذم الناس ويدمر سبل العيش ويعطل التجارة والإمدادات الغذائية ويلحق الضرر بالبنى التحتية ويعرقل الوصول إلى الموارد الحيوية.

وفي الصومال، تشكل المجاعة خطراً وشيكاً مرعباً. وقد أدى النزاع في شمال إثيوبيا والحصار الإنساني بحكم الواقع إلى أن يعيش

لقد تسبب غزو الاتحاد الروسي غير المشروع وغير المبرر لأوكرانيا في معاناة لا حد لها في أوكرانيا. إلا أن التداعيات المترتبة على الجوع في عالمنا المترابط ستكون محسوسة إلى ما هو أبعد من حدود أوكرانيا السيادية. وهذا العمل العدواني الطائش قد دفع بالملايين الآن إلى حافة الجوع الحاد هذا العام. والعواقب المحتملة على الأمن والاستقرار في العديد من البلدان تبعث على القلق العميق.

إن استجابتنا غالباً ما تتمثل في معالجة الأعراض، وليس المرض. نقدم المساعدات الإنسانية اللازمة للعالقين في النزاعات ولكننا نفتقر إلى الإرادة أو الالتزام بإنهائها. وما لم نتخذ خطوات حقيقية لإنهاء النزاعات المدرجة في جدول أعمالنا، فلن يتجاوز تأثير أعمالنا إعالة الملايين بقسوة على حافة البقاء.

تلك النزاعات ليست مستعصية على الحل. والحرب ليست قدراً محتوماً. وأيرلندا تعرف ذلك من تجربتها الخاصة. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أن نستخدم جميع أدواتنا لتحويل أولئك الذين يشنون الحرب عن مسار العنف إلى مسار الحوار والدبلوماسية حتى يسلكوا طريق السلام. إنه طريق يمكننا أن نسلكه معاً.

والنقطة الثانية هي أن لدينا الأدوات اللازمة لمعالجة الجوع المرتبط بالنزاع، ولكننا لا نستخدمها. وعلى الرغم من التزام المجلس بالإجماع بمكافحة الجوع الناجم عن النزاع، لم يتحقق الوعد الوارد في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وما زلنا نرى انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التجويع الذي يستخدم بوقاحة كوسيلة من وسائل الحرب، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية على نحو متكرر، وحرمان السكان الضعفاء من الحماية والمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وغياب المساءلة عن هذه الأعمال الخطيرة.

ما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية. ويجب مساهمة من لا يفعل ذلك، وعلى المجلس أن يضطلع بمسؤوليته عن ضمان المساهمة.

وهذا ما التزمنا به فعلا عندما اتخذنا القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالإجماع. ويجب أن نعترف بإخفاقاتنا وببطء وتيرة التقدم. ولهذا السبب عملت أيرلندا كجهة تنسيق غير رسمية بشأن النزاع والجوع منذ انضمامها إلى المجلس، لطرح أحكام القرار ومحاولة تفعيلها. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى استجماع الإرادة السياسية والوفاء بالتزاماتنا.

والأهم من ذلك، يجب أن نتحلى بالشجاعة للعمل على إنهاء النزاعات وكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع. تلك هي مسؤوليتنا. وهذا واجبنا. وستكون تكلفة المزيد من التقاعس السياسي مدمرة - وهي تكلفة بشرية يمكن تجنبها ولا داعي لها. فلنعمل معا ولنعمل الآن.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشارك الآخرين توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم، كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم القيمة.

في بداية هذا العام، حذرت "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي" الصادرة عن الأمم المتحدة من مستويات غير مسبوقه من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مدفوعة بعاصفة عاتية من جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ والنزاعات.

اليمن يواجه مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي للعام الخامس على التوالي. اللاجئون في جميع أنحاء منطقة الساحل يعانون من تزايد العنف وانخفاض وصول المساعدات الإنسانية، وفي القرن الأفريقي، خاصة في إثيوبيا والصومال، يعاني ملايين الأشخاص المتضررين من النزاع أيضا من أسوأ موجة جفاف منذ ٤٠ عاما.

لقد تجاهلت روسيا تلك المعاناة باختيارها غزو أوكرانيا، سلة خبز العالم. صادرات أوكرانيا من الأغذية والأسمدة كانت تغذي حوالي

الحرب في أوكرانيا قلبت سلاسل إمداد الغذاء العالمية رأسا على عقب. وأحكمت القبضة على البلدان التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي مثل اليمن. وكما أبلغ المدير التنفيذي بيزلي المجلس في وقت سابق، فإن هذه الحرب تجبر الوكالات الإنسانية على اتخاذ خيارات غير معقولة - أن تأخذ الطعام من أفواه الجوعى لإطعام من هم على شفا الموت جوعا.

إن أحداث الأشهر الأخيرة إنما تؤكد الطابع الملح لدعوة القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) إلى العمل. وعلينا أن نضاهي إرادة العمل لدينا مع شدة حالة انعدام الأمن الغذائي التي تزداد عمقا تحت أنظارنا.

نقطة الثالثة هي دعوة لمعالجة الأمور بشكل مختلف. إن الملايين وراء الملايين الذين يعانون من تداعيات انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وعدم قدرة المجلس على معالجة الأزمة أمر يجلنا جميعا. والوصول إلى مستويات الطوارئ والكارثة لانعدام الأمن الغذائي لا يحدث بين عشية وضحاها. فكم نحتاج من الريات الحمراء وأجراس الإنذار؟ وما هو مستوى المعاناة الذي سيثير أخيرا استجابة من المجلس؟

أن التحرك المبكر، على النحو المتوخى في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، من شأنه أن يمنع انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، وخاصة لحماية صحة الأم والطفل. وجهودنا ينبغي أن تدعم التدخلات لمنع سوء التغذية لدى الأطفال بدلا من الانتظار حتى يصبحوا على حافة المجاعة، وهذا يمنح الأجيال المقبلة فرصة.

ونظم الإنذار المبكر، بما في ذلك تحليل البيانات، توفر للمجتمع الدولي الوسائل اللازمة لاستباق أزمات انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن ذلك أن ينقذ الأرواح ويحمي سبل العيش ويسمح بدوام النظم الغذائية - وكلها أمور حيوية للغاية في حالات النزاع.

ختاما، الوقت يدهمنا. وتحركنا الجماعي والشامل ضروري لعكس الاتجاه المخيف لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. والتحرك مطلوب الآن. وعلينا أن نكفل امتثال جميع الأطراف في النزاعات المسلحة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك

الضعيفة وستؤدي دورها في ذلك. ويجب على روسيا أن تؤدي دورا حاسما الآن، بإنهاء النزاع والصدمات العالمية التي تسببها لأشد الناس فقرا في العالم.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب في جلسة اليوم بمشاركة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد كو دونغيو، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيزلي، ونشكرهم على إحاطاتهم. ونلاحظ أيضا مشاركة عدد كبير من الممثلين الموقرين لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

في الآونة الأخيرة يتمثل الاتجاه الأكثر وضوحا في تطور الثقافة السياسية في الدول الغربية في الجهد المبذول لإلقاء اللوم على روسيا في كل شيء، حيث لاحظنا منذ بداية عملياتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا قفزة نوعية في الرسائل التي تشير إلى أن موسكو مذنبة في كل شيء.

وظلت القمص المرتبطة بالأمن الغذائي من المجالات الرئيسية للاتهامات الموجهة إلى روسيا. وإن جلسة اليوم مثال بليغ على ذلك. ومن خلال الاستماع إلى زملائي، يبدو أننا ننوي تجويع الجميع حتى الموت، وأن هؤلاء وأوكرانيا هم وحدهم الذين يدعون الاهتمام بكيفية إنقاذ أرواح الجياع. وربما تكون هذه الصورة جميلة لكنها خاطئة تماما.

ولنتذكر أن خطر حدوث أزمة غذائية عالمية لم ينشأ هذا العام وأن أحد المشاركين في جلسة اليوم - المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيزلي - ذكر في عام ٢٠٢٠ احتمال أن يحدث الجوع والكارثة على نطاق مروع. في ذلك الوقت، كان ١٥٥ مليون شخص في ٥٥ بلدا معرضين لخطر مشاكل الأمن الغذائي، ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك النزاعات وصعوبة الظواهر الجوية والاضطرابات الاقتصادية.

ونأسف لأن زملائنا من الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن لم يجرؤوا على التعليق على الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية وغيرها من الأزمات في بلدان أخرى مثل أفغانستان أو العراق أو ليبيا أو سوريا.

٤٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. واليوم تعطل جزء مهم من سلسلة إمداد الغذاء العالمية من قبل روسيا. وفي جميع أنحاء العالم، يعيش ١٣ مليون طفل جائع مصيرهم في مهب الريح، سيواجه مليونان منهم الآن المجاعة هذا العام.

وكما أوضح وزيرنا بالأمس، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما خارطة الطريق للأمن الغذائي بقيادة الولايات المتحدة والتحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي الذي أطلقتها ألمانيا خلال رئاستها لمجموعة السبع. لدينا الغذاء والوسائل لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا، ولكن علينا أن نتحرك الآن.

أولا، لا بد أن يسمح المجتمع الدولي بحرية حركة الأغذية. وإلى جانب أكثر من ٥٠ عضوا في منظمة التجارة العالمية، التزمت المملكة المتحدة بإبقاء أسواق الأغذية والمنتجات الزراعية مفتوحة وقابلة للتنبؤ وشفافة. ويجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية حظر فرض قيود على تصدير الأغذية المشتراة لبرنامج الأغذية العالمي.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن نعزز القدرة العالمية على الصمود لمنع مخاطر المجاعة في المستقبل. وكما حددنا في استراتيجية المملكة المتحدة للتنمية الدولية، التي أطلقت هذا الأسبوع، ستدعم المملكة المتحدة أكثر البلدان ضعفا بأكثر من ٣,٥ بليون دولار من المساعدات الإنسانية في السنوات الثلاث المقبلة.

وستقوم شركة الاستثمار الدولي البريطاني - وهي مؤسسة تمويل التنمية في المملكة المتحدة - بزيادة الاستثمارات العالية الجودة والمستدامة، بما في ذلك في قطاع الأغذية والزراعة. ويتعين على البنك الدولي أن يسرع في تنفيذ خطته الرامية إلى تعزيز الاقتصادات الهشة عن طريق توزيع ١٧٠ مليار دولار على مدى الـ ١٥ شهرا المقبلة.

أخيرا، يتعين على الجهات الفاعلة في الميدان أن تقي بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وسنواصل السعي إلى مساءلة أولئك الذين يستخدمون التجويع سلاحا من أسلحة الحرب.

وتتطلب هذه الأزمة العالمية التي من صنع الإنسان استجابة عالمية جماعية. وتغرب المملكة المتحدة عن تضامنها مع البلدان

نتيجة ذلك الرفض غير المعقول لمشاريع الطاقة وزيادة أسعار منتجات الطاقة. كما ارتفع سعر النفط في أسواق الأسهم في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢ بأكثر من ٢٢ في المائة. ويشمل ذلك زيت الغاز لتشغيل الآلات الزراعية والبنزين لنقل المنتجات الزراعية، فضلا عن تكلفة الكهرباء اللازمة لصناعة الأغذية.

كما حدثت زيادة قياسية في أسعار الغاز. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ تجاوز السعر الفوري للغاز الحاجز النفسي البالغ ٢٠٠٠ دولار مقابل ١٠٠٠ متر مكعب على الرغم من أن روسيا قد زادت إمداداتها. وترتبت عن ذلك مباشرة زيادة غير مسبوق في أسعار الأسمدة المعدنية في وقت مبكر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ حيث ارتفعت أسعار اليوريا والنترات من ثلاثة أضعاف ونصف إلى أربعة أضعاف ومن ضعفين ونصف إلى ثلاثة أضعاف بالنسبة لأنواع الأسمدة الأخرى. وكانت هناك أيضا زيادة في سعر الأسمدة، مما يعني زيادة سعر الحبوب.

ويعتبر جزء كبير من المشكلة المضاربة في أسواق المعاملات الآجلة الغربية في قطاع المنتجات الغذائية، مما أدى أيضا إلى زيادة أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك القمح والذرة والبقوليات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أيضا صعوبة حالة الطقس في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا على سبيل المثال.

وكما ترون، سيدي الرئيس، لم يكن أي من هذه العوامل الرئيسية خطأ روسيا ولكنها العوامل التي وضعت الأساس للوضع الحالي في الأسواق الزراعية. بيد أننا لن نسمع عن هذه المسائل في البيانات التي أدلى بها زملائنا الغربيون على الإطلاق تقريبا. وبالطبع لن يذكروا الجزاءات الاقتصادية الانفرادية غير القانونية التي تخنق مجموعة كاملة من من البلدان، لأن كل ما كرروه مرارا وتكرار اليوم هو أنهم يعتقدون أن العملية العسكرية الخاصة التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا تهدد العالم بأسره بالجوع، غير أن كل ما حدث قبل ذلك - أي الذي ذكرته لا يعني شيئا ولا يؤدي أي دور وفقا لمنطق زملائنا الغربيين. ومن الواضح أن مثل هذا الكذب والتلفيق الواضح ربما يكون لهما

وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا معرضين لخطر الجوع اليوم ١٩٣ مليون شخص. وفي ١٠ أيار/مايو، قالت الأمينة العامة، السيدة ريبيكا غرينسبان، باسم فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل إنه لا توجد مشاكل فيما يتعلق بالعجز المادي في مجال الأغذية في العالم وإن المسألة تتعلق بنظام التوزيع.

لقد أضاف الخبراء في أسواق الحبوب أن أحد العوامل في هذا الصدد يتمثل أيضا في الزيادات السريعة في الأسعار وهذا ليس بالأمر الجديد. ووفقا للبيانات الصادرة عن أسواق الأسهم، بلغ النمو السنوي في أسعار القمح في عام ٢٠٢١ وحده ٢٥ في المائة. وبحلول شباط/فبراير من هذا العام ارتفعت الأسعار بنسبة ٦٠ في المائة في المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومن بين أسباب هذه الحالة، أشار كبار الخبراء أولا وقبل كل شيء إلى عواقب جائحة مرض فيروس كورونا من حيث تعطيل سلاسل التوريد، فضلا عن التهديدات أو زيادة تكلفة الشحن والتأمين. وكانت هناك أيضا مسألة الاستثمار المالي المضاد للأزمات الاقتصادية حيث أنفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أكثر من ٨ تريليونات دولار، مما أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع التضخم.

علاوة على ذلك هناك أيضا الحروب التجارية الدائرة بالفعل والمنازعات الطويلة الأمد في تنظيم الأسواق الزراعية. نتيجة لذلك، كانت مخزونات الأغذية في أدنى مستوياتها على مدى السنوات الـ ٥ إلى ١٠ الماضية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتكاليف ذات الصلة.

بيد أن البلدان الغربية تحوز أيضا على جميع التدفقات التجارية الأمر الذي يفاقم الوضع السيء أصلا بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على الواردات. وهناك عامل هام آخر في هذا الصدد: الانتقال السريع جدا إلى الطاقة الخضراء الذي يفرض على العالم بأسره بدلا من الانتقال التدريجي المدروس في مجال الطاقة، فضلا عن التسييس الصريح للتعاون في مجال الطاقة في بعض البلدان. وبالتالي يكون

الأمم المتحدة كل يوم. على النقيض من ذلك وكما ترون، سيدي الرئيس، فإن أوكرانيا لا تبذل أي جهود من هذا القبيل ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نتكلم عن تصدير الحبوب من أوكرانيا عن طريق البحر بدون حل هذه المسألة.

في ظل هذه الظروف يمكن أن تؤدي عمليات نقل المنتجات الزراعية والأسمدة من روسيا وبيلاروسيا دوراً إيجابياً.

وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تؤدي شحنات المنتجات الزراعية والأسمدة من روسيا وبيلاروسيا دوراً إيجابياً. بيد أنه قد نشأ حاجز مصطنع آخر فيما يتعلق بصادراتنا، وضعت البلدان الغربية نفسها - وهو التدابير القسرية غير القانونية والانفرادية التي فرضتها على بلدنا. لقد أضروا بالقطاع الزراعي حتى قبل الأحداث الأخيرة في أوكرانيا. وبعد ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام، بدأ الأذى الحقيقي. وقد فرض ما مجموعه أكثر من ١٠ ٠٠٠ جزءاً على بلدنا وحده حتى الآن. وكانت النتيجة تعطيل طرق النقل، وأزمة لوجستية، وتهديدات بالتأخير والحظر على السفن الروسية التي تدخل الموانئ، ومشاكل في الشحن والتأمين وقيوداً مفروضة على التسويات التجارية الدولية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت نفسه، فإن الصعوبات المتعلقة بالمدفوعات المصرفية لا تضر بالمستوردين الضعفاء من القطاع الخاص فحسب، بل تضر أيضاً بالوكالات الإنسانية. ويتداول أيضاً خبر مفاده أن برنامج الأغذية العالمي قد تأثر. وهذا دون التطرق إلى تهديدات الغرب المتصلة بالجزءات لقطاع الطاقة لدينا والتي لا تزال تزعزع استقرار الأسواق.

ولا ينبغي للمرء أن يذكر ما يسمى بالإعفاءات من الجزاءات التي ظهرت بسبب اعتماد المزارعين الغربيين على الأسمدة الروسية والبيلاروسية. ولا تزال المصارف والشركات التي تُرهبها الجزاءات التي تفرضها الحكومات مجبرة على الإفراط في الامتثال، مما يؤخر المعاملات أو كثيراً ما يفشلها تماماً. ويرى الخبراء الدوليون، بمن فيهم محللو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مخاطر أخرى من الجزاءات، بما في ذلك إمكانات إيصال البضائع المتعلقة بالإنتاج

تأثير على عامة الجمهور غير الفطن ولكنهما لا يفوتان بالتأكيد على الخبراء المحنكين.

والواقع أنهم تبادوا في محاولاتهم العقيمة لكسر ظهر الاقتصاد الروسي بأي ثمن علاوة على عزل بلدنا. ولست أتحدث في هذا الصدد عن العواقب المدمرة الحتمية لاقتصادات تلك الدول لأنه لا يمكننا أن نفعل شيئاً حيال محاولتهم المهووسة لإطلاق النار على أقدامهم أو أنفسهم في نهاية المطاف.

إن العواقب المترتبة عن هذه السياسات في أسواقهم الداخلية أمر يحتم عليهم المساءلة عليه أمام دافعي الضرائب وناخبهم. إن ما أتحدث عنه في هذا الصدد هو أنه في سياق هذه الحرب بالوكالة التي يضخمها بالفعل مع روسيا في أوكرانيا، فإن جوهر ما يفعلونه أنهم يأخذون العالم النامي كله رهينة لديهم ويدفعونه نحو الجوع.

وأياً كان ما يقولونه في هذه القاعة اليوم، فإنهم الوحيدون القادرون على تغيير الحالة فعلاً، وسأشرح لماذا. فهم يؤكدون ويدعون أن روسيا تمنع نقل المنتجات الزراعية من أوكرانيا عن طريق البحر. بيد أن الحقيقة هي أن أوكرانيا، وليس روسيا، هي التي لا تزال تحاصر ٧٥ سفينة أجنبية من ١٧ بلداً في موانئ ميكولايف وخيرسون وتشورنومورسك وماريوبول وأشاكوف وأوديسا ويوجن، فضلاً عن أن أوكرانيا هي التي زرعت مياه البحر الأسود بالألغام.

في هذه الحالة، كيف يمكننا التحدث عن نقل الحبوب من البلاد؟ كل يوم تقوم القوات المسلحة الروسية بفتح ممرات إنسانية توفر مسارا أمناً لحركة السفن إلى الجنوب الغربي من المياه الإقليمية لأوكرانيا. ولكن كيف تواصل تحسين علاقاتها مع ممثلي الدول الأجنبية المالكة لهذه السفن لتوفير مخرج آمن لهذه السفن المحاصرة نحو منطقة للتجميع. وهناك أيضاً خطر على الملاحة والبنية التحتية بسبب الألغام الأوكرانية المزروعة على طول سواحل دول البحر الأسود.

وتبذل روسيا كل ما في وسعها لضمان سلامة الملاحة المدنية في البحر الأسود وبحر آزوف. ونواصل نقل تلك المعلومات إلى قيادة

الذرة. غير أن المشتريين الرئيسيين لها ليسوا عرضة على الإطلاق لمخاطر الأمن الغذائي؛ بل إن دول الاتحاد الأوروبي هي التي تشتري أكثر من ثلث الإمدادات. وفي ذلك السياق، فإن النداءات التي سمعناها من عدد من المسؤولين الغربيين من أجل التعجيل بتصدير الحبوب من أوكرانيا محيرةً بصراحة.

وسأترك الاحتمال الواضح للمجاعة في ذلك البلد خارج المعادلة. والأمر متروك لسلطات كييف للتفكير في ذلك. والسؤال المعقول الآخر الذي يطرح نفسه هو: إلى أين تذهب هذه الإمدادات وما علاقتها بالأمن الغذائي في العالم؟ وأود مرة أخرى أن أسأل ديفيد بيسيما عما إذا كانت هناك أي شحنات من الحبوب الأوكرانية للأغراض الإنسانية عبر برنامج الأغذية العالمي منذ شباط/فبراير؟ فعلى حد علمنا، لم تكن هناك أي شحنات. ومع ذلك، إذا صدّقنا تصريحات السياسيين الغربيين ووسائل الإعلام، فإن شحن الحبوب يتم بنشاط إلى خارج البلاد، سواء بالقطارات أو بالزوارق في نهر الدانوب. فإلى أين تذهب؟ لدينا شك معقول في أن الحبوب لن تذهب إلى الناس الذين يتضورون جوعاً في بلدان الجنوب، بل يتم صّبها في صوامع الحبوب في البلدان الأوروبية. وهذه هي الطريقة التي تدفع بها أوكرانيا، حسب علمنا، ثمن الأسلحة التي يزودها بها الغرب. لقد حدث شيء مماثل بالفعل في تاريخ أوكرانيا. ففي شباط/فبراير ١٩١٨، دخلت القوات الألمانية والنمساوية إلى الأراضي الأوكرانية للحماية ظاهرياً من روسيا السوفيتية، بالاتفاق مع حكومة مجلسها المركزي. وفي المقابل، تعهّدت كييف بتزويد برلين وفيينا بالغذاء، مما أدى إلى إرسال ٣٧ ٠٠٠ عربة من المؤن.

وسأكون ممتناً لو يدحض زملاؤنا الغربيون علناً، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، النظرية المتعلقة بالحبوب مقابل الأسلحة التي طرحها العديد من الخبراء اليوم، وأن يشرحوا في الوقت نفسه كيف تساعد هذه الإمدادات على تعزيز الأمن الغذائي العالمي الذي يشعرون بالقلق الشديد بشأنه.

وفي الختام، أود أن أعلّق على عبارتين أدلى بهما وزير الخارجية الذي اتهم روسيا بحصار ماريوبول، مشبهاً إياه بحصار لينينغراد،

الزراعي إلى روسيا، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير على الحصاد المقبل.

وأود أن أؤكد بإخلاص أن بلدنا لا يزال مورداً مسؤولاً للأغذية والطاقة. وقد استشهد وزير الخارجية أنتوني بلينكن بأقوال نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف، لكنه شوه جوهر بيانه. فقد أغفل أن السيد ميدفيديف كان يتحدث عن عدم إيصال الأغذية إلى الدول غير الصديقة التي فرضت جزاءات علينا. فلا توجد دول كهذه بين تلك المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. إنهم أصدقاؤنا، وسنزودهم بالأغذية، تماماً كما قال السيد ميدفيديف. سيكون لدينا حصاد بمستوى قياسي للقمح هذا العام. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نقدم ٢٥ مليون طن من الحبوب للتصدير عبر ميناء نوفوروسيسك من ١ آب/أغسطس حتى نهاية العام. ويمكن أيضاً مناقشة المشتريات الأخرى، بما في ذلك حقيقة أن الصادرات المحتملة من الأسمدة اعتباراً من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ستبلغ ٢٢ مليون طن على الأقل. ولكن إذا كانت الدول لا تريد رفع جزاءاتها من تلقاء نفسها، فلماذا تلومنا على ذلك؟ لماذا يجب أن تعاني أفقر البلدان والمناطق من ألعابها الجيوسياسية غير المسؤولة؟ وفي مثل هذه الظروف، فإن محاولات إلقاء اللوم في هذه الحالة علينا دون مبرر ليس سخافة فحسب، بل إنه أمر مسيء أيضاً. وأود أن أسأل ديفيد بيزلي عن الحالة فيما يتعلق بمشتريات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية الروسية وإيصالها إلى البلدان المحتاجة في سياق الجزاءات المذكورة أعلاه.

وأود أيضاً أن أذكر الحالة فيما يتعلق بالحبوب الأوكرانية. فوفقاً لوسائل الإعلام الأوكرانية حتى قبل بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في ذلك البلد، أنجزت أوكرانيا ما بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من إمكاناتها التصديرية للسنة التسويقية ٢٠٢١-٢٠٢٢، اعتماداً على المحصول. وفي الوقت نفسه، تم تصدير معظم القمح المتاح من الدرجة الغذائية - حوالي ١٣ مليون طن - في وقت مبكر بحلول نهاية عام ٢٠٢١، الأمر الذي تسبب في نقص في الخبز وزيادة في أسعاره وفقاً للصحافة الأوكرانية. ولا بدّ من أن هناك المزيد من احتياطات

والاستجابة الأكثر إلحاحاً وفعالية لأزمة الغذاء العالمية هي بالوقف الفوري للأعمال العدائية والعدوان الروسي، فضلاً عن انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية.

يجب استئناف صادرات المواد الغذائية عن طريق البحر من الموانئ الأوكرانية التي هي مغلقة اليوم بسبب الحرب. وندعو روسيا إلى توفير الضمانات اللازمة لهذا الغرض. وتؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها الأمين العام للسماح بتصدير هذه السلع، فضلاً عن مبادرات الاتحاد الأوروبي للسماح بنقلها براً.

ويجب تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لمخاطر المجاعة ومنع الآثار الكارثية لهذه الحرب. ولهذا تؤيد فرنسا تأييداً تاماً المبادرة التي أطلقها الأمين العام من خلال فريق الأمم المتحدة للاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل.

ولهذا السبب أيضاً أطلقت فرنسا، بصفتها رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي، مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة، التي أقرها المجلس الأوروبي. وتهدف المهمة إلى تنظيم الأسواق بشكل أفضل، لضمان إيصال المعونة إلى أضعف البلدان وتعزيز النظم الغذائية المستدامة. وندعو جميع أصحاب المصلحة المهتمين من القطاعين العام والخاص إلى الانضمام إلى المبادرة.

وتواصل فرنسا زيادة مساهمتها المالية في المساعدات الغذائية، التي بلغت هذا العام ١١٤ مليون يورو وتمثل زيادة بنسبة ٢٤١ في المئة منذ عام ٢٠١٨. وتدعم فرنسا أيضاً من خلال مساهماتها في المنظمات الدولية، المشاريع التي يقودها المجتمع المدني وأنشطة الوكالة الفرنسية للتنمية.

وستواصل فرنسا العمل لمواجهة التداعيات السلبية على الأمن الغذائي العالمي الناجمة عن حرب روسيا على أوكرانيا.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والرئيسة التنفيذية لشركة

وتجويد الناس هناك. هناك قدر كبير من الأدلة من سكان ماريوبول أنفسهم على أن مقاتلي آزوف كانوا يأخذون الطعام منهم اتباعاً للتقاليد النازية المعروفة. وكان جيشنا يقدم المساعدات الإنسانية في مخاطرة شخصية كبيرة، ولكن خصومنا ما زالوا يصمّون آذانهم عن تلك الشهادات.

وأخيراً، تدعو الولايات المتحدة إلى عمل جماعي وأشارت إلى اجتماع بعض الوزراء أمس بشأن أزمة الغذاء. وهذا يدل تماماً على رغبة الولايات المتحدة في تعزيز تحالفات المصالح بدلاً من تعددية الأطراف، حيث يمكن اتخاذ القرارات التي تحتاج إليها الولايات المتحدة، بدلاً من السعي للتوصل إلى الحلول الوسط التي يحتاج إليها الجميع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام والسيد بيسزي والسيد دونيو والسيدة مينكر على إحاطتهم.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها: سيشهد عام ٢٠٢٢ رقماً قياسياً قاتماً من حيث عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. وتعد مناطق الساحل وبحيرة تشاد وجنوب السودان والقرن الأفريقي واليمن وسورية وأفغانستان الأكثر تضرراً.

بيد أن حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا هي أيضاً حرب ضد الأمن الغذائي العالمي. وهي تسهم في زيادة خطر المجاعة في العالم. وتحاول روسيا أن تجعلنا نعتقد، مرة أخرى الآن، أن الجزاءات المعتمدة ضدها هي التي تزرع استقرار الأمن الغذائي العالمي. ولكن لنكن واضحين: لا توجد جزاءات على قطاع الأغذية. وروسيا هي المسؤولة وحدها.

إن حرب روسيا غير المبررة والتي لا يمكن تسويقها هي التي تمنع أوكرانيا من تصدير نتاجها الزراعي وتعطل سلاسل التوريد العالمية وتدفق الأسعار إلى الارتفاع، ما يُعرض للخطر إمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى المنتجات الزراعية. إن استمرار القتال هو الذي يهدد الزراعة في أوكرانيا والمحاصيل القادمة.

الجوانب المالية واللوجستية للتجارة الزراعية، مما يزيد من التكاليف ويعرقل توافر المواد الغذائية والأسمدة. ويبدو من غير المجدي إلى حد ما السعي إلى التصدي للصعوبات الحالية في إطار إنكار تلك الآثار الثانوية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نذكر أنفسنا بأن البلدان النامية هي الأكثر تضررا، ولا سيما أضعفها، وأنها تفقد إمكانية الوصول إلى أسواق الأغذية الحيوية والموردين.

وكما أشارت مرارا منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فإن انعدام الأمن الغذائي ليس نتاجا عرضيا لندرة الأغذية، بل هو نقص في القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الحصول عليها. وعلى المدى القصير، يجب على المانحين الدوليين تعبئة موارد إضافية لدعم البلدان الأكثر تضررا. ويجب على البلدان أيضا أن تتمتع عن التكديس غير الضروري للمخزونات الغذائية، وأن تتجنب العقوبات المقيدة للتجارة، مثل القيود أو ضوابط التصدير الكمية أو عمليات الحظر والامتناع عن فرض تدابير أحادية الجانب قد تعرض للخطر قدرة البلد على المشاركة في الأسواق الزراعية الدولية الحرة.

ويساور البرازيل القلق إزاء الزيادة المطردة في الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تمثل بالفعل مراكز زراعية قوية كبرى. وكما بينت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن سياسات دعم أسعار السوق تؤدي عموما إلى انخفاض الدخل الحقيقي وتقويض فرص الحصول على الغذاء. ويتحمل المستهلكون الفقراء تلك الأعباء على نحو غير متناسب.

وفي الأجل الطويل، يجب أن نكفل إقامة نظام تجاري عالمي حقا وقائم على القواعد، ومنفتح، وغير تمييزي، ومنصف. ويجب علينا أيضا أن نضاعف جهودنا للاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، وهما عنصران أساسيان للتكثيف المستدام القائم على العلم للزراعة والثروة الحيوانية. لذلك يسعدنا أن نكون جزءا من مبادرة مهمة الابتكار الزراعي من أجل المناخ، التي تركز على تعزيز الابتكار والاستثمارات في الزراعة المستدامة للسنوات القادمة.

وعلى الجبهة الإنسانية، يجب أن نكفل تجهيز الوكالات الدولية وتمويلها على نحو كاف حتى يتسنى إيصال الإمدادات الغذائية إلى من

غرو إنتلجنس على الإحاطات البليغة والقوية التي قدموها، والتي تبرهن جميعها على إلحاح المسألة. ولذلك، أشكر الولايات المتحدة على تيسير عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى اليوم.

يرتبط النزاع المسلح والجوع بأشكال معقدة ومتعددة. يعطل النزاع سلسلة الإمداد وأسواق الأغذية، ويؤثر على البنية التحتية الأساسية للتجارة والتوزيع، ويؤدي إلى التشريد من الأراضي المنتجة لولا نشوبه؛ حيث يفاقم الجوع من النزاعات على الموارد المتاحة ويزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

لذلك ليس من قبيل المصادفة أن غالبية الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات أو أن الأشخاص الذين يواجهون الجوع الحاد بسبب النزاع يمثلون حوالي ثلاثة أرباع جميع المتضررين منه. ويواجه العديد من تلك البلدان، مثل اليمن والسودان، اللتين تصدرتا بالفعل قائمة البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، أخطار متزايدة لضمان الإمداد الميسور من القمح والذرة والسلع الأساسية الأخرى والأسمدة.

وقد تسببت الجائحة بالفعل في إلحاق الضرر بسلاسل الإمداد والإنتاج الغذائية الدولية لتصل إلى نقطة الانهيار. وقد تفاقمّت الحالة الآن بسبب النزاع في أوكرانيا. ويشمل النزاع دولا تسهم إسهاما كبيرا في الإمدادات العالمية للغذاء والوقود وغير ذلك من المنتجات الحيوية، مثل الأسمدة، وكلها لها آثار مباشرة على التضخم. ويؤثر النزاع أيضا على البنية التحتية الحيوية ويرفع أسعار التأمين.

والبرازيل من بين البلدان التي وجهت الانتباه أيضا إلى أخطار أن تسهم التدابير الاقتصادية الانفرادية التي يعتمدها عدد من البلدان في زيادة عرقلة تدفق المواد الغذائية. ونحن نعمل ذلك بطريقة تتسق مع نهجنا منذ بداية النزاع، بمعنى أننا سنبدل أقصى جهدنا للعمل على إيجاد حلول مشتركة للمشاكل بدلا من توجيه أصابع الاتهام.

وبينما ندرك أن الجزاءات لم تطبق على الأغذية والأسمدة، فإننا نرى أنه لا يمكن إنكار أن التدابير الاقتصادية الانفرادية المفروضة لها تأثير ثانوي على عمل الأسواق من خلال الجزاءات المفروضة على

ويجب علينا كسر الحلقة المفرغة لانعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح وتكثيف جهودنا من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام غوتيريش، والمدير العام شو دونيو، والمدير التنفيذي بيزلي على إحاطاتهم. كما استمعت بعناية إلى ملاحظات السيدة مينكر. وفي الإحاطات، عرضت علينا حالة الأمن الغذائي الراهنة المقلقة والمزعجة للغاية. ولذلك ينبغي أن تؤخذ التوصيات المقدمة على محمل الجد.

وفي البداية، يمثل الأمن الغذائي أولوية قصوى من حيث صلته برفاه الناس وسبل عيشهم. وهو أيضا تحد طويل الأجل يواجه المجتمع الدولي. وتعد جائحة مرض فيروس كورونا، والظواهر الجوية المتطرفة، والركود الاقتصادي، والنزاعات الجيوسياسية، من العوامل المؤثرة التي ساهمت في الزيادة الحادة في أسعار الأغذية، مما زاد من حدة عدم التوازن بين العرض والطلب. ونتيجة لذلك، فإن البلدان النامية هي الأكثر تضررا.

ونحن بحاجة إلى التزام الهدوء والموضوعية وأن نتخذ تدابير عملية للنظر في مسألة الأمن الغذائي بصورة شاملة. وينبغي أن نتخذ موقفا من أجل معالجة الاختناقات ونقاط التوقف ذات الصلة ومعالجة المسائل الرئيسية التي تواجه البشرية.

أولا، ينبغي أن نعزز التنسيق من أجل تحقيق الاستقرار في سوق الأغذية العالمية. والأزمة الغذائية الحالية ناجمة عن انخفاض العرض، وتعطل الإمدادات اللوجستية، ولا سيما ارتفاع الأسعار. ومن أجل سد الفجوة في العرض، يحتاج المجتمع الدولي إلى العمل معا للبحث عن إمدادات غذائية متنوعة والحفاظ على التشغيل السلس للتجارة الدولية في السلع الأساسية الزراعية. ومن المهم إعادة المنتجات الزراعية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا إلى السوق الدولية، مما سيكون له تأثير كبير. ونرحب بجهود الأمين العام في ذلك الصدد. وفي سياق العولمة، فإن أي اضطراب طفيف في سلسلة الإمداد ينتقل بسرعة، مما يؤدي إلى تأثير مضاعف. إن استخدام الترابط

هم في أمس الحاجة إليها، وخاصة في حالات النزاع. وما فتئ برنامج الأغذية العالمي يقدم المساعدة المباشرة منذ أكثر من ٥٠ عاما إلى العديد من البلدان، ومع ذلك فإنه يواجه قيودا على الميزانية والعرض، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ونكرر مناشدتنا البلدان المانحة زيادة التمويل والمنح العينية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دعما للبلدان التي تعاني من حالات نزاع مسلح.

بيد أن المعونة الغذائية الطارئة لا يمكن أن تكون حلا دائما. وفي مرحلة ما، ستحتاج البلدان المتضررة من النزاعات إلى العودة إلى الأسواق الدولية وتنظيم نظمها الغذائية وسلاسل إمداداتها من أجل تجنب تكرار دورة الجوع والنزاع. ومن أجل القيام بذلك، ستحتاج إلى تمويل كاف وهدف لاستعادة إمداداتها الوطنية فضلا عن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ونحن فخورون جدا بشراكتنا الطويلة الأمد مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في البلدان المتضررة من النزاعات.

ويجب على الأطراف الضالعة في النزاعات احترام القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) والالتزام بالقانون الدولي الإنساني. وهذا يعني إدانة استخدام التجويع كأداة للحرب والامتناع عن ذلك، فضلا عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية لإنتاج وتخزين ونقل الأصول الغذائية والزراعية. ويجب ألا يتمتع المدنيون بالحماية فحسب، بل يجب أيضا أن يتمكنوا من الحصول على الإمدادات الغذائية، تمثيا مع المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٥٤ (٢) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ والمادة ١٤ من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

ومن الواضح أن الأمن الغذائي يحتاج إلى نهج يشمل المجتمع بأسره. وفي كثير من الحالات، تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على سد الفجوة بين الحكومات والأشخاص الذين يضطرون إلى العيش في أوضاع محفوفة بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين، يمكن أن يكون حافزا للاستثمار والابتكار.

خدمة الديون على البلدان النامية المعنية، مما يضعف قوتها الشرائية للأغذية.

ثالثاً، ينبغي أن ننهض بالتحول العميق وتعزيز قدرة النظام الغذائي العالمي على الصمود. وكما هو الحال مع العديد من الأزمات الغذائية التي اندلعت منذ القرن العشرين، سلطت الأزمة الحالية الضوء مرة أخرى على المشاكل الهيكلية للمنظومة الغذائية العالمية. ويصنّف نمط العرض والطلب على الأغذية في العالم حسب إنتاج الأغذية الذي يتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان، في حين أن البلدان المستهلكة مشتتة جغرافياً. وهذا يجعل التوازن في العرض والطلب على الأغذية شديد التأثر بالظواهر الجوية المتطرفة والجوائح والزلازل المسلحة وغيرها من العوامل الطارئة وغير المتوقعة.

ومن أجل تعزيز قدرة المنظومة الغذائية العالمية على الصمود حتى تتمكن من تحمل المخاطر بشكل أفضل، من الأهمية بمكان النظر في منظور طويل الأجل. ومن المهم مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على الاكتفاء الذاتي، وزيادة المدخلات الزراعية والريفية، والتعجيل بإحراز تقدم في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتحسين الهياكل الأساسية الزراعية، وتوسيع نطاق توافر الغذاء.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها والمؤسسات المالية الدولية أن تستفيد من مواطن قوة كل منها وأن تؤدي دوراً نشطاً في تحليل الحالة وإسداء المشورة بشأن السياسات وتنسيق المعونة من أجل تقديم دعم أكبر للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تخفض الحواجز التجارية والتقنية وأن تقدم مساعدة أكبر للبلدان النامية من حيث رأس المال والتكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق وبناء القدرات، وبذلك تؤدي دورها الواجب في بناء نظام عالمي عادل ومفتوح وفعال للإمدادات الغذائية.

وقد أدت الممارسة الطويلة الأمد التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو المتمثلة في تقديم إعانات زراعية كبيرة إلى تفاقم التنمية غير المتكافئة لسوق الأغذية الدولية، مما يؤدي إلى عدم تحفيز البلدان النامية فيما يتعلق بالإنتاج الأخضر. وتلك مسألة نحتاج إلى إيلاء

الاقتصادي كسلاح لن يؤدي إلا إلى خلق صعوبات مصطنعة وينطوي على مخاطر محلية. إننا ندعو إلى الإلغاء السريع للقيود على إنتاج وتصدير المواد الغذائية التي تفرضها عقوبات أحادية الجانب، من أجل السماح بعملية ثابتة ودون عوائق لإنتاج وتوريد الغذاء. ويقدر البنك الدولي أنه مقابل كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في أسعار المواد الغذائية، يقع ١٠ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم في براثن الفقر المدقع. وتقع على عاتق البلدان الرئيسية المصدرة للأغذية والبلدان التي لديها مؤسسات غذائية كبرى مسؤولية مشتركة عن مكافحة التكدس لأغراض التبريح، والحد من المضاربة المالية، وغرس الاستقرار والثقة في السوق، والسيطرة على الارتفاع المطرد في أسعار الأغذية.

ثانياً، يجب أن نزيد المساعدة الطارئة لمساعدة البلدان الضعيفة على الصمود في وجه العاصفة. وفي العام الماضي، واجه نحو ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ بلداً انعدام الأمن الغذائي، وسيزداد الوضع سوءاً هذا العام. وعندما لا يكون لدى الناس ما يكفي من الطعام، ستنشأ مشاكل اجتماعية، بل مشاكل أمنية. وفي الوقت الحاضر، يعاني عدد من البلدان بالفعل من اضطرابات اجتماعية متصلة بالغذاء، وهو تطور مثير للقلق. وتعتمد أفغانستان وسورية ولبنان وبلدان في منطقتي القرن الأفريقي والساحل اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية. وينبغي للمجتمع الدولي - والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص - أن يزيد من توفير الإمدادات والمساعدة الغذائية الطارئة مع تقديم المساعدة المحددة الهدف في الوقت المناسب إلى الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

ومن المهم ضمان لوكالات الإغاثة الدولية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويتعرض العديد من البلدان لضغوط فيما يتعلق بميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية والاقتصادات المتقدمة النمو أن تعزز الدعم السياسي والمالي للبلدان النامية التي تواجه صعوبات خاصة. وينبغي لبلد معين أن يعتمد سياسات نقدية مسؤولة تأخذ في الاعتبار تماماً الآثار غير المباشرة لتعديلاتها في أسعار الفائدة من أجل تجنب زيادة عبء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأعضاء الوامضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد انقضاء أربع دقائق. أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية باكستان.

السيد زرداري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل بلدي ووزير للخارجية في هذا المحفل وأشعر بالامتنان لذلك. ترحب باكستان بمناقشة اليوم بشأن الأمن الغذائي العالمي والنزاع والتي تأتي في توقيت جيد.

لقد كان الجوع والحرب على مر التاريخ خادمتين للبؤس. وعلى الرغم من أن العالم قد أحرز تقدماً في تعزيز الرخاء إلا أنه لم يتم بعد التغلب على الأسباب المنهجية للنزاع والفقر. إن عدم المساواة وانعدام الأمن هما السمة المميزة لعصرنا. وفي هذا العقد من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واجهنا بدلاً من ذلك سلسلة من الكوارث - جائحة مرض فيروس كورونا، والركود الاقتصادي، والارتفاع الكبير للأسعار، والآثار المتصاعدة لتغير المناخ. وقد أدت تلك الكوارث إلى عكس اتجاه النمو العالمي، ولأول مرة منذ ٣٠ عاماً ازداد الفقر والجوع. في الوقت نفسه، ومع احتدام التنافس بين القوى العظمى، كثيراً ما يصاب الحوار السياسي بالجمود، وكثيراً ما يصاب مجلس الأمن بالشلل. لقد تفاقمت النزاعات القديمة، وظهرت نزاعات جديدة، مما أدى إلى تآكل صرح النظام العالمي الذي أنشئ قبل ٧٦ عاماً بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والواقع أن الأمم المتحدة كانت قد أنشئت لهذا الغرض بالذات - من أجل حل النزاعات، وإنهاء الحروب، وصنع السلام، ومحاربة الجوع والفقر والبأس. هناك نحو ٨٠ في المائة من الثمانمائة مليون شخص الذين يعانون من نقص التغذية والأربعون مليون شخص الذين يواجهون المجاعة يعيشون في بلدان تمزقها النزاعات أو كانت خارجة من نزاعات. لقد شاركنا بالأمس فقط في الاجتماع الوزاري المعني بالنداء العالمي للعمل من أجل الأمن الغذائي. ستحقق هذه المبادرة تقدماً كبيراً

اهتمام أكبر لها وإيجاد حل لها. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق التحول في مجال الطاقة، تشارك البلدان المتقدمة النمو في تطوير الوقود الحيوي القائم على الذرة وفول الصويا على نطاق واسع. ومن الناحية الموضوعية، يتنافس ذلك أيضاً مع الطلب العالمي على الغذاء. ونحن بحاجة إلى وضع استراتيجية متكاملة بشأن تلك المسألة.

ولطالما جعلت الصين من توفير الغذاء لسكانها أولوية قصوى في الحوكمة الدولية. وباعتبارنا موطناً لنسبة ٩ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، فإننا نطعم ما يقرب من خمس مجموع سكان العالم. لقد قضينا على الفقر المدقع الذي ابتلي به بلدنا منذ آلاف السنين. كما ساعدنا بلدانا نامية أخرى على تحسين قدرتها الإنتاجية الزراعية من خلال برامجنا للمعونة الخارجية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد طرحت الصين مبادرة التنمية العالمية، مما يجعل الأمن الغذائي مجالاً رئيسياً للتعاون. ومن شأن ذلك أن يبسر إسهامنا في التصدي لتحدي الأمن الغذائي العالمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن العالم اليوم يواجه أزمات متعددة. ولا توجد أزمة أكبر من انتشار الهيمنة وسياسات القوة، التي تشكل تحديات خطيرة للإنصاف والعدالة الدوليين. وقد أشار الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى أن مستقبل جميع البلدان مترابط بشكل وثيق. وينبغي أن نختار الحوار بدلاً من المواجهة وأن نهدم الجدران بدلاً من صنع الحروب. وينبغي لنا أن نسعى إلى التكامل بدلاً من فك الارتباط وأن نختار الشمولية، وليس الإقصاء، مع توجيه إصلاح نظام الحوكمة العالمي القائم على مبادئ الإنصاف والعدالة.

وفي هذا العصر الذي ابتلي بالمخاطر والأزمات، فإن بدء حرب باردة جديدة، وإثارة المواجهات بين الكتل، والسعي إلى فك الارتباط في المجال الاقتصادي، لن يحل أي مشاكل. بل على العكس، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من المتاعب للعالم. إن أكثر ما يحتاجه العالم هو تعددية الأطراف الحقيقية، مع إجراءات متسقة ونموذجية ومسؤولة من قبل الدول الكبرى وتعاون عالمي متكافئ وشامل نعمل فيه جميعاً ونشارك معاً.

النزاعات يُدفع ثمنها في محطة البنزين وفي متجر البقالة. وبالنسبة لكل من يجد صعوبة في تغطية نفقاته أصبحت الأمور أكثر صعوبة. نحن في خضم أكثر الأوبئة فتكا في عصرنا. فلقد مات الملايين. وما زال الناس يموتون. وستستمر الخسائر الصحية والاقتصادية لهذه الجائحة إلى ما بعد الجائحة نفسها. إن قاراتنا تغرق. كوكبنا مهدد. ألم يحين الوقت للترفع عن نزاعات البشر ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها البشرية؟

يقولون إن التاريخ يعيد نفسه - أولاً كمأساة، ثم كمهزلة. يقولون إنه حين تنتهي حروب جديدة تعود حروب قديمة. لقد رأينا في نهاية الحرب الباردة بداية ما أصبحت الحرب الجديدة. تم التخلي عن أفغانستان، ومن بين الحطام ظهر تنظيم طالبان والقاعدة وظهر التطرف والإرهاب. اليوم تواجه أفغانستان خطر التخلي عنها مرة أخرى، ونجد أنفسنا على شفا ما يخشى الكثيرون من أن تكون حقبة جديدة من نزاع القوى العظمى.

لقد شهدت باكستان تكاليف الحرب عن قرب. لقد أنهكنا النزاع. وقد شهدنا للتو كيف أن الحوار والدبلوماسية في نهاية المطاف، وبعد عقود من النزاع، كانا الطريق نحو إنهائه. ومن واقع تجربتنا الخاصة، نناشد المجلس بكل تواضع واحترام أن يسخر الحوار والدبلوماسية في السعي إلى إحلال السلام قبل اندلاع الحرب الكبرى المقبلة، وليس بعده. أنقذوا جيلا آخر من البشرية من بؤس النزاع، ثم شاهدوا جيلا جديدا يطلق العنان لإمكاناته الحقيقية. يمكننا أن نرتقي إلى مستوى تحديات عصرنا. يمكننا أن نكون الجيل الذي ينهي الجوع. يمكننا أن نكون الجيل الذي ينقذ كوكبنا. ويمكننا أن نكون الجيل الذي يكسر هذه الحلقة، إذا سمح لنا المجلس بأن نفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية رومانيا.

السيد أوريسكو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد رومانيا بمبادرة الولايات المتحدة بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الذي يأتي في الوقت المناسب، وخاصة في ظل الظروف القاسية الراهنة الناجمة

في مواجهة الأزمات الفورية للأمن الغذائي، ولا بد من الإعراب عن التقدير للقيادة التي تقف وراء هذه الجهود الإنسانية. هذا النداء العالمي للعمل سيساعد على زيادة إنتاج الأغذية وسيساعد على إبقاء سلاسل التوريد مفتوحة وعلى معالجة عواقبها، وحشد الموارد المالية والزراعية لتتوجه إلى حيث يوجد احتياج إليها، ومساعدة المزارعين الفقراء على التوسع في الإنتاج المحلي وأكثر من ذلك بكثير. وتتطلع باكستان إلى الاضطلاع بدورها النشط في هذا النداء الجريء للعمل. كما نتطلع إلى أن تتولى الأمم المتحدة القيادة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والنزاع.

إن شعب أوكرانيا يعاني من الجوع بسبب النزاع الدائر حاليا. كما أن نحو ٩٥ في المائة من شعب أفغانستان يتعرضون لخطر الفقر كنتيجة مباشرة للنزاع. وسكان الأراضي المحتلة في فلسطين وجامو وكشمير التي تحتلها الهند مسجونون بشكل مستمر بسبب نزاع دائم. إنهم يعانون بشكل تعسفي وغير إنساني من بؤس جسيم، بما في ذلك معاناتهم من الجوع. لقد أصبحت كشمير رمزا للخلل الوظيفي لهذه المؤسسة وهذا المجلس. إن الإجراءات التي اتخذتها الهند في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ و ٥ أيار/مايو ٢٠٢٢ في جامو وكشمير المحتلتين بشكل غير قانوني لا تشكل اعتداء على شعب كشمير فحسب بل هي اعتداء على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقراراته واتفاقية جنيف الرابعة. إنها تسلط الضوء على تقاعس هذه الهيئة عن العمل في الوقت الذي يتم فيه تفويض وضع المنطقة المتنازع عليه دوليا، وبينما يتم تحويل الأغلبية المسلمة في كشمير إلى أقلية على أرضها، وفي وطنها. وهذا يقود شباب كشمير إلى التساؤل عن سيحل النزاع. ومن الذي سيحقق السلام الذي وعدوا به؟ إننا نتحدى أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء الأمن الغذائي أن يحلوا نزاع كشمير، وأن يفتحوا الأبواب للسلام في جنوب آسيا ويشاهدوا كيف يمكن لمزارعي باكستان والهند إطعام العالم.

فحتى أولئك الذين لا يشاركون بشكل مباشر في نزاع ما يدفعون ثمن الحرب. إن النزاع في أوكرانيا يعني أن الكثيرين في جميع أنحاء العالم سيصبحون ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسيتعرضون لخطر الجوع. إن باكستان تعتمد بشكل كبير على القمح والأسمدة الواردة من تلك المنطقة. مزارعونا يعانون، وكذلك شعبنا. إن هذه

وتقع رومانيا في أحد أفضل المواقع الجغرافية، وهو ما يجعلها مركزا للعبور والتصدير في ذلك السياق.

ونستكشف جميع الحلول الممكنة من أجل كفالة إمكانية الوصول على نحو أفضل إلى الموانئ الرومانية على نهر الدانوب وميناء كونستانتا. ومنذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، أصبحت كونستانتا بوابة المرور الرئيسية لشحنات الحبوب الأوكرانية إلى العالم الخارجي. وحتى الآن، صُدّر أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ طن من الحبوب من أوكرانيا عبر ميناء كونستانتا.

وأغتنم هذه الفرصة للتشديد على ضرورة بذل جهود دولية أوسع نطاقا، مثل إنشاء تحالف للراغبين، لحشد أكبر قدر ممكن من الدعم لإنشاء ممر نقل، بما في ذلك إتاحة الوصول عبر البحر، للمنتجات الأوكرانية، ولا سيما الحبوب، إلى وجهات ثالثة، بما في ذلك باستخدام الطرق عبر رومانيا مثل ميناء كونستانتا.

ومن بين تدابير الدعم الأخرى، حررت السلطات الرومانية أيضا شروط نقل الصادرات الأوكرانية، ولا سيما المتعلقة بالمنتجات الزراعية. وعليه، فإن رومانيا مساهم مهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي والأمن الغذائي من خلال دعمها لتصدير الحبوب الأوكرانية إلى المحتاجين إليها.

ومن الأمثلة الأخرى على ما نضطلع به من عمل في ذلك الصدد، ستستضيف رومانيا بدءا من عام ٢٠٢٣ مركزا إقليميا للأرصاء الجوية الزراعية في أوروبا، على النحو الذي وافقت عليه المنظمة العالمية للأرصاء الجوية. ويتمثل الهدف الرئيسي من المركز في دعم الإنتاج الزراعي المستدام، وسيضطلع بدور هام في الجهود الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ.

وفيما يتعلق بادعاءات روسيا، التي سمعناها للتو في هذه القاعة، بأن هناك ما يسمى بـ "صفقة" بين الغرب وأوكرانيا تقضي بإمدادها بالأسلحة مقابل الحبوب، أود أن أذكر بأن هذه ليست المرة الأولى التي توجّه فيها روسيا مثل هذه الاتهامات الباطلة تماما. فعلى سبيل

عن العدوان العسكري غير المشروع والوحشي وغير المبرر وبلا مسوغ الذي شنّه الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

رومانيا هي الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي لديها أطول حدود مع أوكرانيا. نحن على خط المواجهة، ونستجيب للأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو. منذ بداية الحرب عبر أكثر من مليون لاجئ الحدود الأوكرانية الرومانية، وظل الدعم الإنساني الذي تقدمه رومانيا منتظما تماما. فما فتئ مركز المساعدات الإنسانية من أجل جمع وتوزيع المساعدات الإنسانية الدولية يعمل منذ آذار/مارس، بالقرب من الحدود الرومانية الأوكرانية. وقد استجيبنا أيضا للطلبات الدولية من أجل تيسير تقديم المعونة إلى أوكرانيا. فلقد استجيبنا على سبيل المثال بشكل فوري لطلب برنامج الأغذية العالمي بإنشاء وجود له في رومانيا من أجل تيسير تقديم المعونة الطارئة إلى أوكرانيا.

إن عواقب هذه الحرب غير العقلانية متعددة الأبعاد، وتصبح الحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي أكثر وضوحا كل يوم. إننا نواجه بالفعل تحديات في الإنتاج والتصدير وارتفاع الأسعار. فواتير استيراد الغذاء والطاقة بلغت بالفعل مستويات قياسية. وفي بيئة تعاني من مستويات مرتفعة من التوتر الاجتماعي والاقتصادي قد تقضي زيادة أسعار المواد الغذائية إلى عواقب مثل الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تؤثر في المقام الأول على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

وليس هناك وقت أفضل للقيام بتحريك كبير من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي. ومن الأهمية بمكان التشديد على أهمية النظم الغذائية لإحراز تقدم بشأن القضايا المتصلة بتنمية المناخ والتمويل والأولويات العالمية الأخرى. لقد تأثرت سوق الحبوب بالفعل تأثرا شديدا في أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا، وذلك بالنظر إلى الحصة السوقية للبلدين في التجارة العالمية في الحبوب والذور. إن التصدي لذلك من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي العالمي.

وكاستجابة فورية لهذا التحدي، تقوم السلطات الرومانية بتسهيل عبور المنتجات من أوكرانيا عبر موانئ غالاتي، على نهر الدانوب، وقسنطنطة، أكبر ميناء على ساحل البحر الأسود.

المثال، نكرت وزارة الدفاع الروسية في ١ أيار/مايو أن أوكرانيا تصدر الحبوب على نطاق واسع عبر الطرق والسكك الحديدية الرومانية وعلى نهر الدانوب مقابل الأسلحة والذخائر. وسرعان ما نفت وزارة الدفاع الرومانية تلك التصريحات ووصفتها بأنها كذب وتشويه صارخ للواقع. وينبغي أن تهدف قراراتنا وإجراءاتنا المستقبلية إلى بناء نظم غذائية آمنة ومأمونة ومستدامة ويسهل الوصول إليها على الصعيد العالمي. ومن الأهمية بمكان أن نظهر التزاما أفضل على الصعيد العالمي تجاه نهج الصحة الواحدة. ونرى أنه لا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد عالم أكثر استدامة وقدرة على الصمود إلا من خلال التزام قوي بالعمل تتعهد به حكومات العالم والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة.

ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

عُلِّقَت الجلسة الساعة ١٤/١٥.